جـامعـة بـاجي مختـار – عنـابـة

UNIVERSITE BADJI MOKHTARA - ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion

ميدان التكوين: العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية حول

الإنتاج الدولي والشركات متعددة الجنسيات

المقيـــاس: الإنتاج الدولي و الشركات متعددة الجنسيات

التخصص: اقتصاد دولي

المستوى : السنة الأولى ما ستير

الدكتورة ايـمان شليـــحي

أستاذ محاضر أ قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية 2020- 2021

الإنتاج الدولي و الشركات متعددة الجنسيات

تقديم

الفصل الأول : مدخل نظري للشركات المتعددة الجنسيات

مدخل مفاهيمي

التفسير النظري للإنتاج الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات

تشكل و تطور راس المال المالي الدولي

التفسير التقليدي للشركات المتعددة الجنسيات

تفسير الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الحديثة :

الفصل الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية

التحليل النظري لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عمليا

الفصل الثالث : دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج الدولي

اختيار المواقع الصناعية: مدخل مفاهيمي

أهمية البعد المكاني التحليل النظري

المحددات العملية لاختيار الموقع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات

أنواع و أشكال الانتاج الدولي

الفصل الرابع : الشركات متعددة الجنسيات و الدول النامية

التنمية الصناعية و النشاط الصناعي للشركات متعددة الجنسيات

التجزئة الدولية للعملية الإنتاجية والتنمية الصناعية للدول المضيفة

انتقال الأنشطة الصناعية من الدول المتقدمة إلى النامية

تاثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية المناولة في القطاع الصناعي

سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية والإصلاحات

تقديم

تعد الشركات متعددة الجنسيات إحدى أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، وأهم مميزات تطور النظام الاقتصادي العالمي حيث يتجلى ذلك من خلال حجم النشاط الذي تمارسه و امتداده الجغرافي ليشمل عدة أسواق من خلال امتدادا وتوزيع سلسلة القيمة المكونة لأنشطتها على عدة دول.

وبالتالي هي تمتلك قدرة عالية على تدويل الإنتاج ونقله من ثم الاستثمار العالمي وكذلك إقامة التحالفات الاستراتيجية والأهم من ذلك القدرات الاحتكارية الهائلة ، والقدرة على تعبئة المدخرات على المستوى العالمي ، دون إغفال قدراتها على الاستفادة من الكفاءات و المعارف و الابتكار في مختلف الدول كل حسب قدراتها و مميزاتها وبتفسير نشاط الشركات متعددة الجنسيات يمكن ملاحظة أن دراستها تخضع لتتبع حركة رؤوس الأموال [1]من النظرية الكلاسيكية إلى النيوكلاسيكية و النظريات الحديثة إلا أن عملها في الحقيقة بدأ منذ مطلع القرن العشرين مع بداية تصدير رأس المال وعمل الشركات البريطانية.

كما أن عمل هذه الشركات كرس مظاهر تدويل الإنتاج والاستثمارات العالمية.

يتمثل موضوع المقياس في الإنتاج الدولي والشركات المتعددة الجنسيات اذن يمكن ملاحظة ان الموضوع يتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات و انتاجها ذو الطابع الدولي و هي من اهم سمات العولمة .

الفصل الأول : مدخل نظري للشركات المتعددة الجنسيات

1- مدخل مفاهيمي :

يمكن تقديم تعريف بسيط للشركات متعددة الجنسيات، على انها تلك الشركات التي تمتد فروعها الى عدة دول وتنجز جزء مهم من انتاجها السلعي او الخدمي خارج دولها الاصلية، وذلك من خلال استراتيجية موحدة تتميز بالتطور فهي تستخدم أحدث التكنولوجيات وادارتها تتم بطريقة مركزية من دولها الاصلية.

كذلك يمكن تعريفها بانها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج في دوليتين او اكثر، ولها فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

صناعة السيارات نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات متنوع أهمها استخراج المعادن والمواد الأولية، و الالكترونيك ، الخدمات مثل التامين ، النقل ، الخدمات المالية والمصرفية

يمكن ملاحظة ان مختلف التعريفات المحددة لمعنى الشركات متعددة الجنسيات ما هي الا تركيز على اهم مميزاتها ان لم تشمل كل تلك المميزات ويمكن ذكر البعض منها :

- انها الشركة التي تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية او الخدمية في دولتين على الأقل (Brooke ; Remmers)[2]
- انها كل مؤسسة تنتسب الى دولة معينة و يكون لها نشاطات ثابتة باشرافها في دولتين على الأقل ، حيث تحقق اكثر من عشرة بالمائة من مبيعاتها .

- اول تعريف واسع للشركات العاملة على المستوى الدولي ورد في تقرير مجموعة الشخصيات البارزة الذي قدم الى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته السابعة و الخمسون ، سنة 1945 و الذي عرف الشركات متعددة الجنسيات على انها المشروعات التي تمتلك او تسيطر على الإنتاج والخدمات او غيرها خارج الدولة التي نشأت فيها ومثل هذه الشركات قد تكون مملوكة ملكية خاصة او مشتركة او مملوكة للدولة [3]
- كما ينظر اليها على انها احتكارات راسمالية دولية تنبج العديد من السلع و الخدمات على أقاليم دول عديدة عن طريق فروع تمتلكها مباشرة او شركات منتسبة يكون راس مالها محلي ، او مشروعات مشتركة تتبعها تكنولوجيا [4]
- تعريف ال(Unctad*): هي كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج في دوليتين او اكثر، ولها فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[5]

اذن يمكن القول ان للشركات متعددة الجنسيات، هي الشركات التي االتي تتميز بالامتداد الجغرافي في عدة دول وتنجز جزء مهم من انتاجها السلعي او الخدمي خارج دولها الاصلية ، من خلال استراتيجية موحدة تتميز بالتطور و ادارتها تتم بطريقة مركزية من دولها الاصلية ، و اخذا بعين الاعتبار ذلك التطور يمكن تفسير قدراتها الاحتكارية و إمكانية تدويل الإنتاج و تحريك الاستثمارات ع ورؤوس الأموال على المستوى العالمي .

نماذج و اشكال الشركات المتعددة الجنسيات :

_حيث ان الإنتاج الدولي للشركات المتعددة الجنسيات يمكن ان باخد الاشكال التالية **6**

- الاستيراد المباشر

*- UNCTAD : United Nations Conference on Trade and Development

- التصدير المباشر
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- التراخيص المعطاة لشركات عالمية او الممكن الحصول عليها لممارسة الاعمال الدولية
- عقود الإنتاج و التصنيع بالإنتاج فقط و يبقى حق التسويق للشركة المانحة للترخيص
- مشروعات تسليم المفتاح التي تنفذ بالكامل في دول أخرى لا تمتلك الأموال و الخبرة و المعرفة التكنولوجية
- التسهيلات الصناعية للتصنيع في دولة و التسويق في دولة أخرى
- عمليات التجميع حيث تشحن الأجزاء الى احدلا الدول للتجميع من اجل الاستفادة من انخفاض تكلفة اليد العاملة او من انخفاض تكلفة المنتجات.

مميزات الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز هذه الشركات التي تعبر الأوطان و القارات بمجموعة من المميزات أهمها :

1- الإنتاج الضخم :

بما أن هذه الشركات تتميز بكبر حجمها وامتدادها فإنها عملاقة في الصناعة أو الخدمات التي تنتجها، فقد يبلغ متوسط قيمة المبيعات السنوية للشركات الكبرى بمليارات الدولارات من جهة أخرى فإن ميزانيتها المخصصة للأبحاث الإعلانات أيضا تقدر بمئات الملايين من الدولارات، كما أن مبيعات بعض الشركات مثل جنرال إلكتريك أكسون موبيل جنرال موتورز تفوق الناتج الوطني الإجمالي لبعض الدول لذلك تمتلك هذه الشركات إمكانيات تجعلها تؤثر في الاقتصاد العالمي وتؤهلها إلى[7]:

-الدخول في مشروعات ذات تكلفة ومخاطر عالية.

-التجديد الدائم في المنتجات وطرق الإنتاج والجودة العالية.

-القدرة الاحتكارية التي تمكنها من السيطرة على السوق لدرجة منع دخول المنافسين.

السيطرة على جزء كبير من التجارة العالمية لدرجة أن ثلثي التجارة العالمية تمر عبر فروعها.

وأهم مقياس حول ضخامة هذه الشركات هو رقم الأعمال، رقم المبيعات.

أكبر عشرة شركات متعددة الجنسيات عام 2020[8] :

- وول مارت Walmart

وول مارت هي شركة مقرها في أركنساس بالولايات المتحدة، أسس سام والتون الشركة في عام 1962 وهو العام الذي افتتحوا فيه أول متجر لهم في روجرز، أركنساس، فقد مضى عليها أكثر من 50 عامًا. تتصدر هذه الشركة قائمة أكبر الشركات في العالم، وظهرت بين العمالقة 11 مرة منذ عام 1995. أيضًا تمتلك وول مارت ما يقدر بنحو 11000 متجر حول العالم، ولها حضور في أكثر من 27 دولة. توظف الشركة أكثر من 2.3 مليون موظف في العالم، من بين هؤلاء، يوجد حوالي 1.5 مليون موظف في الولايات المتحدة وحدها، اليوم يكسبون ما بين 50.000 و 170.000 دولار في السنة إيرادات بلغت 482.1 مليار دولار في عام 2015، ومن إجمالي الإيرادات، ذهب 10.4 مليار دولار للمساهمين كأرباح موزعة وإعادة شراء للأَسهم.

ستايت غريد State Grid Corporation of China

وهي شركة مملوكة للدولة تأسست في عام 2002، ومقرها الرئيسي في منطقة Xicheng بكين الصين، تتعامل الشركة مع الشبكة الكهربائية ونقل الطاقة الكهربائية، توظف الشركة 1.9 مليون شخص، بالإضافة إلى ذلك، فهي تخدم أكثر من 1.1 مليار عميل، تقوم الشركة بتوريد منتجاتها إلى الصين والبرازيل وأستراليا والفلبين وإيطالي.

شركة البترول الوطنية الصينية Corporation China National Petroleum

شركة البترول الوطنية الصينية هي شركة مملوكة للدولة في الصين، تتعامل في صناعة النفط والغاز، تتاجر الشركة في البترول والغاز الطبيعي، تأسست في عام 1988، يقع مقرها الرئيسي في منطقة Dongcheng، بكين، الصين، كانت هناك صراعات على السلطة في الشركة، والشركة الآن في الفترة الانتقالية، تحاول تحسين عملها من خلال جذب مستثمرين من القطاع الخاص CNPC .هي الشركة الأم لشركة PetroChina التي كانت رابع أكبر شركة في عام 2014، تعمل الشركتان في الخارج على أساس مشترك، وسجلوا عائدات بنحو 299 دولارًا في السنة المالية الماضية، توظف الشركة أكثر من 1.7 مليون شخص

شركات الطاقة الصينية العملاقة الثلاث Sinopec Group

هذه هي شركات الطاقة الصينية العملاقة الثلاث، ظهرت لأول مرة في تصنيف أفضل 500 شركة في عام 1998، ويقع مقرها الرئيسي في Sinopec في الصين في عام 2007 تأسست المجموعة الشركة لديها أكثر من بكين، وهي شركة مملوكة للدولة، وتعمل في صناعة النفط والغاز، 810،000 موظف، في أبريل 2020، نقلت الشركة حصتها إلى شركتين خارجيتين للسيارات، وبسبب .الخسائر المستمرة، قاموا ببيع الأسهم بعد أن أنفقت الشركة الكثير على الأصول

روايال دتش شل Royal Dutch Shell

شركة رويال داتش شل، المعروفة شعبياً باسم شل، هي شركة تعمل في صناعة النفط والغاز، وهي تحتل المرتبة الخامسة بين أكبر الشركات لعام 2020 وفقًا لـ500 Fortune ، تم تأسيس الشركة في عام 1907 وتَعمل منذ 108 سنوات. تم دمج شركة Royal Dutch Petroleum و Shell Transport and Trading، وكانت النتيجة شركة رويال داتش شل، يقع مقر شل الرئيسي في لاهاي

بهولندا، لدى الشركة حوالي 90.000 موظف، لقد ظهرت في قائمة 500 العالمية 22 مرة، توزع الشركة منتجاتها في جميع أنحاء العالم، يستكشفون البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات الأخرى.

حققت شل عائدات تزيد قليلاً عن 272 مليار دولار في السنة المالية الماضية، أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام إلى قيام هذه الشركة بتخفيض عدد موظفيها.

إكسون موبيل Exxon Mobil

إكسون موبيل هي أكبر شركة نفط وغاز يتم تداولها علنًا في العالم من حيث القيمة السوقية، أما سينوبك وشل أكبر من حيث الإيرادات، تأسست إكسون موبيل في 1999، ويقع مقرها الرئيسي في إيرفينغ، تكساس، بالولايات المتحدة، أنشأت الشركة بعد اندماج شركتين، Exxonو Mobil، بلغت عائدات الشركة 246 مليار دولار أمريكي في العام المالي الماضي، الشركة لديها أكثر من 77000 موظف، هذه هي المرة الثانية والعشرون التي تظهر فيها الشركة في قائمة 500 شركة عالمية، نجت هذه الشركة من الانهيار في أسعار النفط الخام، ومع ذلك فقدت الشركة تصنيفها الائتماني AAA الذي احتفظت به على مدار الـ 67 عامًا الماضية من شركة ستاندرد آند بورز، تواجه الشركة اتهامات بالتأثيرات السلبية على المناخ.

فولكس فاجن Volkswagen

هي شركة تصنيع سيارات يقع مقرها الرئيسي في فولفسبورغ، ألمانيا، تأسست عام 1837، وهي تعمل في صناعة السيارات والشاحنات والحافلات، وتبيع سياراتها في جميع أنحاء العالم. مجموعة فولكس فاجن، الشركة الأم لشركة فولكس فاجن، هي الآن أكبر شركة لصناعة السيارات في العالم، ا تعتبر

واحدة من أكبر أرباب العمل مع أكثر من 600000 عامل، هذه هي السنة الثانية والعشرون التي تظهر فيها الشركة في قائمة 500 العالمية.

تويوتاToyota Motor

تويوتا هي شركة تصنيع سيارات ومقرها في تويوتا، آيتشي، اليابان، أسس كيشيرو تويودا الشركة عام 1937، وهي تعمل في السيارات وقطع الغيار، وتوظف أكثر من 348000 شخص، ظهرت تويوتا في قائمة Fortune 500 لمدة 22 مرة، وكانت أكبر شركة مصنعة للسيارات حتى عام 2012، بلغت إيراداتها 237 مليار دولار، أطلقت منافستها تيسلا موتورز سيارات كهربائية بأسعار معقولة، يمكن أن يوفر ذلك منافسة كبيرة لسيارة بريوس، وهي علامة تجارية تصنعها شركة تويوتا، حيث باعت عائلة بريوس أكثر من 5.7 مليون وحدة حول العالم، لكن عدد وحدات بريوس المباعة قد انخفض، ومع ذلك فإن مستقبل تويوتا مشرق كما هو الحال في خطط إنتاج سيارات بدون سائق.

آبل Apple Inc

هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات للتكنولوجيا تأسست عام 1976، من قبل ستيف جوبز وستيف وزنياك ورونالد واين، يقع المقر الرئيسي لشركة Apple في كوبرتينو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة. تمتلك الشركة حوالي 478 متجراً في 17 دولة حول العالم، تشمل منتجات Apple Mac و iOS و Watch و OS و iPod و iPhone و iPad و Apple Watch و Apple TV، تحمل شركة Apple Inc علامة أكبر شركة تكنولوجيا معلومات في العالم من حيث الإيرادات، كما أنها أكبر شركة تقنية معلومات من حيث الأصول، كما أنها ثاني أكبر شركة مصنعة للهواتف المحمولة بعدSamsung ، الشركة لديها أكثر من 110.000 موظف.

زاد نمو الشركة بشكل ملحوظ في العقد الماضي، غذت مبيعات iPod و iPhone النمو، ومع ذلك فإن مبيعات iPhone 6S و 6 plus Sلم تتفوق على سَابقاتها. كما تراجعت المبيعات من جهاز iPad اللوحي، ، تخطط Apple لدخول صناعة السيارات بتحفة كهربائية، ربما سيساعد ذلك الشركة

بريتيش بيتروليوم BP plc

تعد الشركة أحد عمالقة العالم في صناعة النفط والغاز، وهي شركة عامة متعددة الجنسيات تأسست عام 2001، ومقرها الرئيسي في لندن، إنجلترا، المملكة المتحدة، هذه هي السنة الثانية والعشرون التي تظهر فيها على قائمة 500 ، شركة BP تستكشف وتنتج وتقوم بتكرير النفط الخام، كما تقوم الشركة بتسويق وتوزيع منتجاتها، علاوة على ذلك، قاموا بتوسيع عملياتها إلى أكثر من 70 دولة عبر العالم، لديهم مصلحة في الطاقة المتجددة، مثل الوقود الحيوي وطاقة الرياح.

2- تنوع الأنشطة :

يمكن ملاحظة أولا أنه بالرغم من الامتدادات الواسعة لهذه الشركات إلا أن معظم الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها تتدفق إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، والاتحاد الأوروبي ، بينما بقي نصيب الدول النامية منخفض ولكن في فترة ما عرفت الاقتصادات الناشئة تدفقات معتبرة أهمها الصين التي استأثرت على حوالي 40% منها سنة 1995.

لكن الجدير بالملاحظة هنا أن الشركات التي تمارس أنشطة عابرة للأوطان، تسعى للاستفادة من الاختلافات بين ميزات الدول وأشكال المنافسة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تتبع ثلاثة طرق لتنويع منتجاتها:

التوسع الأفقي ، التوسع العمودي ، التوسع الشامل (المختلط) .

-التوسع الأفقي : ويحدث عندما تقوم الشركة بانتاج نفس منتجاتها الأساسية في مناطق أخرى من العالم.

-**التوسع العمودي** : فيحدث بقيام الشركة بتجزئة عملية الإنتاج للمنتج الواحد إلى عدة مراحل تم توطن كل مرحلة من المراحل في منطقة معينة من العالم وتستخدم الشركات هذا النمط من التوسع في مجال الصناعات الالكترونية والبترولية

تعتبر الصناعات النفطية من اكثر الصناعات تكاملا ، لأنها متكونة من مجموعة من المراحل الانتاجية المتكاملة عموديا ، حيث كانت الشركات البترولية خلال فترة الخمسينات و الستينات متكاملة ، الا ان مرحلة تأميم البترول ادت الى انفصالها ، ففي الصناعات البترولية كانت الشركات متكاملة عموديا لأسباب ملموسة اي روابط مادية اتباعا للمنطق الصناعي في هذا المجال .

فضلت فيما بعد الفصل بين الانشطة، لكن بقيت المجموعات الصناعية موجودة في مختلف القطاعات البترولية باتباع منطق اقتصادي و ليس صناعي . كما عرفت ايضا تلك المجموعات حركات تنويع في الصناعات البترولية و البتروكيميائية ، خاصة بعد الصدمة البترولية الاولى حاولت الشركات التواجد في الانشطة التي تكون اكثر مردودية على المدى الطويل و المتوسط .

و اثبتت الدراسات ان "مجهودات التنويع تتبع بكل اخلاص منحنى اسعار البترول "[9]

فالتكامل العمودي في الصناعة النفطية هو احد مميزاتها ويمكن ان يكون :

- اما تكامل مالي : بامتلاك مراحل متتالية من سلسلة القيمة من طرف شركة واحدة
- او يكون تشغيلي : عند وجود تبادل مادي بين المراحل المختلفة لسلسلة القيمة ، اي من النفط الخام الى المنتجات الناتجة عنه .

الاستفادة من هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني يمكن ان يتم من خلال اعتماد سياسة صناعية توجه و تشجع التنويع على مستوى سلسلة القيمة لتتمكن من مواجهة مخاطر التغير في الطلب المحلي و العالمي[10] .

الاطار النظري المفسر لاختيار الشركة للتكامل العمودي يرتكز على نظرية تكاليف المعاملات او تسمى ايضا نظرية تكاليف الصفقات (la théorie des couts de transaction) كجزء من نظرية الشركة (la théorie de la firme) .

الاعمال التي اسست لهذه النظرية ترجع الى (R .coase 1937) من خلال تساؤله حول العوامل المحددة لحجم الشركة وايضا حول الاسباب التي تجعل العملية الانتاجية تتم في شركة واحدة كبيرة . [11]

وارتبطت الاجابة على هذه التساؤلات ، باختلاف التكاليف المرتبطة بنظام السوق (وهي تكاليف المعاملات التي تأخذ بعين الاعتبار انخفاض العائدات الحدية وارتفاع اسعار التموين مثلا لواحد او اكثر من عوامل الانتاج خلال عملية التدويل) و التكاليف المرتبطة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة ، وهذا على اساس ان السوق هو شكل من اشكال المنظمات يتمثل دوره في التخصيص الامثل للموارد ، اما المؤسسة فتظهر في منافسة مع السوق . وبالتالي وجود الشركات ما هو الا استجابة لوجود حالة عدم تأكد في السوق[12] .

اما تكاليف المعاملات فتشمل تكاليف تشغيل نظام اقتصادي او تبادل اقتصادي يتم في نطاقه ، بما فيها تكاليف انشاء العقود و تنفيذها ، يمكن ان تتضمن هذه التكاليف الحصول على المعلومات ووضع اسس القروض .[13]

وتحليل التكامل العمودي يأتي في اطار التحكم في تكاليف التحويل المرتبطة بنظام السوق و التي كانت محل اهتمام العديد من المفكرين ، حيث كان الاكثر اسهاما في هذا المجال هو (Olivier Williamson) ابتداء من سنة 1975 الذي قدم تفسيرا لأسباب استخدام التكامل العمودي للأمام و للخلف وعدم الاعتماد

على السوق. واخذ في هذا التحليل الصفقة بمعنى نقل ملكية سلعة او خدمة من متعامل اقتصادي الى اخر كوحدة تحليلية [14] .

وبين المنظر ان تكاليف المعاملات تتكون من تكاليف سابقة لتوقيع العقد واخرى لاحقة . فالتكاليف السابقة (les couts de transaction ex-ante) مرتبطة بصياغة العقد و التفاوض اي تشمل تكاليف البحث عن المعلومات ووضع المواصفات الخاصة بالمشروع و البحث عن الشركاء. اما التكاليف البعدية (les couts de transaction ex-post) فمنها تكاليف نقائص العقد اي اعادة المفاوضات و تكاليف المراقبة و المتابعة .

نظرية تكاليف المعاملات هي ليست محصورة في نظرية العقود فقط ، انما هي الاكثر شمولية في التحكيم بين تكاليف التنسيق المرتبطة بالإنتاج الداخلي و تكاليف الصفقة التي يتم من خلالها اللجوء الى السوق .

تحليل (williamson) بالارتكاز على كل من (coase و H . Simon) كان بالنظر الى العمليات الإنتاجية على انها مجموعة من الخطوات المنفصلة ، و تكاليف المعاملات قد يكون سببها السلوك البشري او خصائص المعاملات .

فالجانب السلوكي يتميز بما يلي[15] :

- العقلانية المحدودة : (la rationalité limitée) حيث ان الفرد بالرغم من امتلاكه قدرات ادراكية ، الا انها محدودة من حيث قدرة التنبؤ بجميع الاحداث ، و يمكن اجمال هذه الخاصية في العقبات التي تعترض الاطراف في وقت ابرام العقود وبالتالي يصبح عدم اكتمال العقد معقولا ويمثل هذا جزء من تكاليف الصفقة .
- الانتهازية (l'opportunisme) بمعنى البحث عن المصلحة الشخصية ، مثل الاستفادة من العنا صر غير المكتوبة في العقد او من الوضع الداخلي للشركة .

اما خصائص المعاملات (les attributs des transactions) تتمثل في :

- الاصول المتخصصة : وهي التي تستخدم في صفقة واحدة فقط ، حيث اذا كانت هذه الاصول عالية الخصوصية لا يعهد بها الى ممول خارجي . وهناك خصوصية مرتبطة بالتكامل المكاني في عملية الانتاج ، اي ان تكون المصانع قريبة من بعضها.
- عدم التأكد وتعقيدات الصفقة (l'incertitude et la complexité de la transaction):

وتتعلق هذه الخاصية بعدم التأكد من ناحية قدرة الاعوان على التحكم في عوامل الانتاج و متطلبات الجودة و التكنولوجيا .

- تردد الصفقات : اي درجة التكرار في عدد الصفقات المبرمة بين الاعوان الاقتصادية.

اذن نظرية تكاليف المعاملات تفترض ان اهم المشاكل هي تعاقدية ، حيث ان العقد هو احد عناصر هيكل الادارة بالنسبة للشركة ، وبالتالي يمكن التمييز بين ثلاثة حالات تنظيمية : السوق، الشركات، الهياكل المختلطة . اي انه اما ان تنجز الشركة النشاط بوسائلها الخاصة او تجلبه من السوق او تنجزه من خلال الشراكة. ولاختيار الاستراتيجية المناسبة تقارن الشركة بين تكاليف الانتاج و تكاليف التبادل: فاذا كانت تكاليف التبادل اكبر من او تساوي تكاليف الانتاج فمن الاحسن ادخال النشاط الى الشركة بمعنى احداث التكامل ، اما اذا تكاليف الانتاج اكبر ، يكون احسن اخراج النشاط . علما ان تكاليف التبادل تشمل تكاليف انجاز العقد، التفاوض، الموردين وغيرها ، وتكاليف الانتاج هي مجمل التكاليف من بداية تخطيط المنتوج الى غاية خروجه .

يعتبر العامل الاساسي المفسر للتكامل العمودي حسب نظرية تكلفة المعاملات ، هو الاستثمار في الاصول المتخصصة في المراحل المتعاقبة في الانتاج ، وهو ما قد يجنب الشركة السلوكات الانتهازية خلال اعادة التفاوض و البيئة غير المستقرة.

-**التوسع المختلط :** فهو يعني أن تقوم الشركة بالعمل في صناعات مختلفة عديدة ومتنوعة ونظرا لتنوع وتعدد المنتجات فقد تتوسع أفقيا في بعض المنتجات وعموديا في منتجات أخرى مثال على ذلك ، شركة (canon) اليابانية التي كانت متخصصة بالأساس في صناعة الكاميرات ثم دخلت مجال صناعة معدات التصوير و الطابعات كذلك شركة (Hyndai) الكورية بدأت بصناعة منتجات كهربائية ، ثم إمتد نشاطها إلى صناعة السيارات البناء.

3- الانتشار الجغرافي :

يعني الامتداد الجغرافي التواجد في أكثر من دولة، سواء كانت دول متقدمة أو دول متخلفة ويضمن لها امكانية ذلك الانتشار، قدراتها الهائلة في التسويق وخلق الفروع في الخارج وهذا سيساعدها على الاستفادة من التباين والاختلاف بين الدول سواء من ناحية الموارد الاقتصادية القوة العاملة أو الثروات الطبيعية من جهة ، و الاستفادة أيضا من الاختلافات في الأنظمة القانونية للدول.

4- القدرة على نقل الإنتاج و الاستثمار على مستوى العالم :

تتجلى هذه الميزة في تحقيقها لعولمة الإنتاج أو تدويل الإنتاج[16] ، فالقدرة على تحويل الإنتاج من دولة الى أخرى، يعتبر جزءا أساسيا من استراتيجية هذه الشركات ، وتأتي القدرة على تحويل الإنتاج أو الاستثمار من دولة إلى أخرى من خلال قدرتها على نقل الموارد ومفهوم هذه العملية كعملية شاملة لتكلفة عناصر الإنتاج ، المهارات التنظيمية و الإدارية والمزايا التكنولوجية إلى جانب رأس المال[17]وبالرغم من ضخامة الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات إلا أن معظمها يتركز في الدول المتقدمة وهذا يرجع إلى :

-إرتفاع العوائد على الاستثمارات.

-المناخ الاستثماري في هذه الدول.

-توفر البنية الأساسية خاصة الاتصالات و المواصلات (النقل).

-ارتفاع المستوى العلمي والمهارات لليد العاملة.

-الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الوطنية لهذه الدول.

5- المزايا الاحتكارية :

تميل الشركات متعددة الجنسيات نحول العمل في أسواق إحتكار القلة أي أن السوق يخضع لسيطرة عدد قليل من المنتجين، حيث أن هيكل السوق الاحتكاري و احتكار القلة يزيد من القوة الاقتصادية للشركات التي تعمل فيه خاصة وأنها تستخدم في إنتاجها أحدث الأساليب التكنولوجية و التقنية ، فهي تحقق معدلات أرباح مرتفعة كثيرا مقارنة بالمعدلات التي يمكن أن تحققها بالعمل في سوق تنافسية، و العمل في سوق احتكارية يكون حتى في دولها الأصلية ، حيث تمت ملاحظة أن أكبر 500 شركة أمريكية كانت تسيطر على 40% من أنشطة التعدين والصناعة في منتصف الستينات ، ارتفعت هذه النسبة إلى 70% في أواخر السبعينات[18].

ومصدر هذه الطبيعة الاحتكارية للشركات تبررها قدراتها من ضخامة رأس المال، كفاءة الإدارة والتكنولوجيا التي تمتلكهما وتمتلك القدرة على نقلها و تسويقها.

6- حجم المبيعات :

تتميز بعض الشركات بحجم مبيعات يحسب بمليارات الدولارات

على سبيل المثال شركة (wal mart) الأمريكية حجم مبيعاتها سنة 2013 كان 476294 مليار دولار وعام 2015 كان 482،1 مليار وهي أيضا الشركة رقم في سنة 2020.

7- تعبئة المدخرات :

تستعى الشركات لتعبئة المدخرات على المستوى العالمي من الأسواق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق المالية العالمية و الأسواق الناشئة و إلزام كل شركة تابعة لها بأن توفر عمليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة.

8- البحث و التطوير :

تمتلك الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا الحديثة بسبب إنفاقها الكبير على البحث العلمي و التكنولوجي وتطوير منتجاتها حيث أن نسبة عالية تتجاوز 85% من البحوث العلمية تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، تصل نسبة إنفاق الشركات اليابانية (TOYOTA) مثلا إلى 40% من دخلها ، وهي نسبة تفوق ما تخصصه الشركات الأمريكية والتي تتراوح ما بين 10 و 20% ، فضلا عن كون معظم براءات الاختراع بحوزة هذه الشركات.

9- إقامة التحالفات الاستراتيجية :

تحقيقا لمصالحها تحافظ الشركات متعددة الجنسيات على علاقات التكامل والتنسيق بينهما واستفادة كل واحدة منها من المزايا التي تمتلكها الشركات الأخرى كالمعرفة التكنولوجية التقنية أو الادارية.

وتأتي هذه التحالفات كنتيجة لاشتداد المنافسة حيث تتم التحالفات بدرجة أكبر بين الشركات التي تعمل في الصناعات المتشابهة أو المتماثلة أو المتماثلة بصفة أكبر وقد يأخذ شكل إدماج.

2 – التفسير النظري للإنتاج الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات

أولا :تشكل و تطور راس المال المالي الدولي

يمكن وصف نشاط الشركات متعددة الجنسيات مبدئيا بانه خروج راس المال من الحدود الوطنية من اجل الإنتاج في دولة اجنبية. وهذه الظاهرة تسمى راس المال المالي الدولي[19] ، حيث :

راس المال المالي الدولي = راس المال البنكي + راس المال الصناعي + الخروج من الحدود الوطنية.

1- **مرحلة البداية اوتشكل راس المال المالي الدولي :** أي بداية تصدير راس المال_حيث كانت بريطانيا هي الرائدة ثم تلتها فرنسا وألمانيا ، وبعدها الولايات المتحدة الامريكية في القرن العشرين .

مرحلة التشكل هذه كانت خمسين سنة قبل بداية الحرب العالمية الثانية، حيث حدثت تدفقات هائلة لرؤوس الأموال من البلدان الصناعية بريطانيا و المانيا و فرنسا الى الدول حديثة التصنيع انداك مثل الامريكتين و استراليا . ولهذا السبب تعززت مكانة الإنتاج الرأسمالي على المستوى الدولي .

حيث ان هذا التصدير لراس المال خلص الدول من فائض التراكم الراسمالي، الذي يمكن ان يؤدي الى خفض معدلات الربح، و بالتالي ضمان أرباح عالية جدا لذللك الجزءمن راس المال الذي لم يجد مجالا للاستثمار في بلاده بمستويات الربح اللازم.

أيضا بريطانيا تميزت عملتها بالدولية، حيث تمكنت من وضع وتنظيم شبكة من مصارف دولية تقوم على جمع الادخار والتحكم في التمويل والائتمان والاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة.[20]

حيث اخد تصدير راس المال في هذه المرحلة عدة اشكال أهمها[21]:

- التمويل من خلال القروض الدولية
- اصدار السندات في الأسواق الدولية

- القروض التي تقدمها الحكومة الى حكومة أخرى
- الاستثمارات المباشرة.

ما يجب ملاحظته على هذه المرحلة، انها تميزت بالســـيطرة الاحتكارية لراس المال المالي الدولي، والتنافس الشـــديد بين الأقطاب الرأســـمالية الصـــناعية المتطورة في تلك الفترة على مناطق الاستثمار.

أيضا ان مصدر التراكم الرأسمالي هو مصدر خاص وليس تابع للدولة، الا انه كانت فيه تدخلات من طرف الدولة تهدف الى ضمان المصلحة العامة والسياسة الاقتصادية و العسكرية للدولة.

- مرحلة التمحور:

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى غاية سـبعينات القرن العشـرين خلال فترة ما بين الحربين (1919-1939) زادت في هذه المرحلة الاحتكارية الرأسـمالية للدولة، لان النظام الرأســـمالي عرف اضـــطرابات قوية مثل ازمة الكســـاد الأعظم 1929 و بروز الحروب النقدية والتجارية وبالتالي كان تدخل الدولة يحدث بشكل واضح لتخطي او تجاوز أزمات الرأسمالية .

هناك نظريات قدمت تحليلات دقيقة في مجال الاحتكارية الرأســـمالية للدولة في فترة الثلاثينات من القرن العشـرين، مثل نظرية الفرنســي بوكارا و الذي اعتبر ان الرأسـمالية الاحتكارية للدولة هي مرحلة ضرورية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي و خلق وامتصاصا الفائض .

وأكبر قبول لتدخل الدولة في النظام الرأسمالي، كان مع تبني النموذج الكينزي في نظريته العامة حول النقود، الفائدة والتوظيف سنة 1936.

اذن في هذه المرحلة برزت الرأســـمالية الاحتكارية للدولة[22] والتي تعني جمع قوى الاســـتثمارات وقوي الدولة في الية موحدة تســـتهدف الوقوف في وجه فائض التراكم الرأســـمالي، واتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

ومن جهة أخرى نشـــا على الصـــعيد الدولي نظام عالمي جديد من خلال اتفاقية بريتن وودز 1944 لتقوم مؤســـســـات مالية ونقدية دولية، وهي البنك العالمي وصـــندوق النقد الدولي على بناء نظام جديد للتجارة الدولية وفق نظام نقدي يعتمد على معدلات الصرف الثابت.

و يقوم أســـاســـا على قابلية تحويل الدولار الأمريكي الى ذهب بأســـعار ثابتة. ونعلم ان نظم الصـــرف الثابتة لا تتوافق مع حرية حركة راس المال، وبالتالي كان من الضـــروري إبقاء العملية تحت ســـيطرة الدولة.

في نفس الوقت ســـمحت الولايات المتحدة الامريكية بصـــفة حتمية بتدفق الدولار الى خارجها ليؤدي وظيفته كعملة احتياطي نقدي عالمي، وطبعا هذا النظام قام في ظل الحماية العسكرية الامريكية.

من مميزات هذه المرحلة:

- إمكانية امتصاص الفائض الاقتصادي و الراسمالي داخليا بين الدول الصناعية و هذا بسبب فرض القيود على حركة راس المال . هدا أدى اى التوسع في الانفاق داخل الدول الصناعية والتخطيط لعملية التطوير الصناعي .
- أي ان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية سبعينات القرن العشرين ، الظروف السائدة أدت الى تمحور الفائض الراسمالي واستثماره داخليا في المجال الجغرافي للدول الصناعية .

ومن اهم مظاهر ذلك مشـــاريع إعادة اعمار أوروبا التي أدت الى امتصـــاص معظم فائض راس المال المتاح للتصدير آنذاك .

- كذلك زيادة الانفاق العسكري بسبب الحرب الباردة
- نظام الصرف الثابت يؤدي الى ضبط حركة راس المال .
- ارتفاع معدلات الربح في قطاع التصنيع في الدول المتطورة.
- و في نفس الوقت الموقف العدائي للدول النامية من الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين .

كل هذه العوامل أدت الى كبح حركة راس المال المالي الدولي . دون ان ننســـى تنامي القوي الاشـتراكية في الاتحاد السـوفياتي ودول أوروبا الشـرقية ، حيث طرح هذا من جديد مشـكل تخلف الدول غير الراســمالية ، وظهرت التناقضــات بين المراكز (الدول الصــناعية) و المحيط (الدول المتخلفة) ، و تقســـيم العمل بطريقة غير متكافئة ، حيث بقي الإنتاج قائم في دول المركز و التداول في دول المحيط .

وهذا التفاوت أدى الى ظهور طابع وطني تمردي ترجم من خلال مؤتمر باندونغ 1955 ضـــد النظام الاقتصادي الدولي .

و بالتالي اهتمت الدول النامية من جديد بقضـــايا الســـوق والتخلف و ربطتها بمطاهر التبعية و انعدام التكافؤ في توزيع البنى الإنتاجية .

وهنا ظهرت من جديد مشــكلة الفائض الاقتصــادي في الراســمالية الاحتكارية وفي هذه المرحلة ظهرت دراســات تقول بان الحالة الطبيعية للاقتصــاد الراســمالي الاحتكاري هي حالة الركود ، وبالتالي يجب على هدا النظام الاعتماد على عوامل التنمية التي تقع خارج المنطق الداخلي للتراكم

. حيث ان التوســـع في الانفاق العســـكري خلال الحرب العالمية الثانية و ظهور الراســـمالية الاحتكارية للدولة كان السبب الرئيسي لخروج الولايات المتحدة الامريكية من ازمة 1929.

كذلك تم التوسع في الانفاق داخليا من خلال انتاج أنواع جديدة من السلع (السيارات) خلال فترة الستينات حيث لعبت دور الرافعة في الاقتصاد الراسمالي وامتصاص الفائض و إخراجه من حالة الركود ، كما انه كان هناك بداية توجيه الفائض نحو قطاعات التمويل العقاري .

3- مرحلة تدويل راس المال : و هي مرحلة الامتداد في وضـــع راس المال المالي الدولي ، و المتغير الأساسي في هذه المرحلة هو ظهور الشركات متعددة الجنسيات ، حيث جاءت في اطار تطور سيرورة الرأسمالية الاحتكارية للدولة و هي اليوم لها دور مهم في الاقتصاد العالمي ، وتعد ارقى اشكال الاستثمار المعاصر للإنتاج الرأسمالي و اهم أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر .

ظهرت الشركات متعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية مع مشاريع إعادة اعمار أوروبا ، تحديدا الشركات الامريكية في أوروبا .

هذا الظهور للشـــركات متعددة الجنســـيات جاء مع اختلاف طريقة عملها عن الطرق التقليدية لتصدير راس المال أي يختلف عن الإقراض و عن الاستثمار بالسندات .

هذا التدويل حدث خلال الفترة 1945-1970 بالاعتماد على اليات محلية وعالمية ، الاليات المحلية هي تدخل الدولة والاليات العالمية هي مؤســـســـات بريتن وودز . بالإضـــافة الى الغات (GATT)

فيما بعد وبالتالي زادت معدلات التجارة الدولية مقارنة بالمحلية ، و اتضـــحت ظاهرة التدويل من خلال:

تدويل التجارة : و التي بدأت في منتصف الخمسينات اهم أسبابها :

- الثورة التكنولوجية والعلمية والتي زاد من خلالها تعميق التخصص في الدول الرأسمالية الصناعية
- اتساع الرقعة الجغرافية للطلب على السلع المعمرة و فيما بعد على السلع الاستهلاكية
- تخفيض التعريفات الجمركية خاصة بعد التوجه نحو التخلي عن سياسات التنمية المتجهة نحو الداخل
- تشبع الأسواق الداخلية أدى الى البحث عن أسواق خارجية تتميز بارتفاع إنتاجية العمل وانخفاض الأجور وهو الذي أدى الى تدويل الإنتاج .

تدويل راس المال : مع تدويل التجارة ابتداء من منتصف الخمسينات زادت قوة تدويل راس المال ابتداء من بداية السبعينات ، وكان هذا خاصة بقيادة المصارف الدولية التي اعتمدت في نموها على الخدمات المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات ، من مميزات هذا التدويل :

- التوسع في اقراض الدول النامية
- سعي الدول الصناعية لاستعادة توازن مدفوعاتها عن طريق أسواق راس المال الدولية (البورصات)
- تمويل المؤسسات الاقتصادية، المالية والنقدية العالمية لنفسها

تدويل الازمات:

بسبب خلق أسواق المال وارتباطها ببعضها البعض فان حدوث ازمة في أي سوق يجعلها تمتد الى العالم ككل.

التفسير التقليدي للشركات المتعددة الجنسيات

من المهم جدا ملاحظة ان تفسير نشاط الشركات المتعددة الجنسيات غير موجود في النظرية اللبيرالية التقليدية ، حيث انه تم الاهتمام بهدا النشاط حديثا في نظريات الاقتصاد الدولي ، التي اهتمت بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تضمن مجال الاقتصاد الصناعي و الاقتصاد الجغرافي تفسيرات متعلقة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات .

لكن التفسير التقليدي يظهر في التيار الماركسي، الذي جاء في اطار انتقاد الراسمالية

بداية التفسيرات النظرية جاءت مع النقاشات التي دارت بين كبار المفكرين الماركسيين ، تحديدا من ناحية ارتباط راس المال بمرحلة نوعية من جديدة للراسمالية و هي ميل الراسمالية نحو الاحتكار ، وموضوع النقاش كان حول تناقضات السوق الدولية وانعكاساتها على التبادل غير المتكافئ.

- **كارل ماركس :**

ماركس ربط دائما بين راس المال ودولته الاصلية أي ان هذا راس المال بريطاني او الماني او فرنسي.

لكن بمجرد خروج راس المال من الحدود الوطنية يتم تحليله من زاوية تصدير راس المال. وبالتالي علاقات الإنتاج الدولية تلازم راس المال الدولي كما ان حرية التبادل الدولي كانت وسيلة راس المال لكسر قيوده الوطنية.

فخلال العشر سنوات الأخيرة من حياته كتب كارل ماركس ملاحظات حول ظاهرة تمركز راس المال بمعنى ظهور الاحتكارات[23] .

الا ان بداية الدراسات لقضايا راس المال كانت مع مساهمة البريطاني هوايت في مطلع القرن العشرين في كتابه ' الامبريالية ' عام 1920 و النمساوي هيلفاردينغ و عدد من الاقتصاديين الذين كتبوا عن راس المال المالي الدولي و مشكلات تصديره [24].

مساهمة هيلفردينغ :

في كتابه راس المال المالي الدولي 1910 راى ان راس المال المالي الدولي هو راس المال الموجود لدى البنوك و تستخدمه الصناعة ، وان ميل معدل الربح نحو الانخفاض هو الذي يخلق ضغوط تؤدي الى تصدير رؤوس الأموال ، وبالتالي راس المال المالي الدولي هو راس المال المركز الذي تشكل بفعل الارتباط المتبادل و الوثيق بين المصارف و الصناعات الكبرى .

مساهمة لينين:

كانت في كتابه بعنوان ' الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية سنة 1916 وارتكز تحليله على تحليل هيلفردينغ و الملاحظات الأولية لكارل ماركس .

حيث راى انه من خصائص الراسمالية فصل ملكية راس المال عن توظيفه في الإنتاج وان هدا الفصل اصبح يحدث على مستوى دول بأكملها ، واستنتج ان تصدير راس المال يحول الدول المصدرة له الى دول ريعية تعيش على عوائد راس المال الصناعي وان راس المال المالي الدولي لا يعني بالضرورة هيمنة راس المال الصناعية (حسب هيلفردينغ) بل يعني هيمنة راس المال الصناعي على راس المال البنكي

مساهمة روزا لوكسمبورغ Rosa Luxemburg : في كتابها تراكم راس المال المالي سنة 1913 ، حيث حللت مسألة تصدير راس مال بالارتكاز على نمط الانتاج الراسمالي خاصة مشكلة الفائض، أي أن امكانية تصريف راس المال في الداخل أصبحت مستحيلة .و بالتالي خيارات راس المال لحل هذه المشكلة مرتبطة بالخارج ،خاصة في الدول التي لم تتحول بعد الى الرأسمالية لان تصديره الى دول رأسمالية سوف يؤدي الى خلق نفس مشكلة الفائض من جديد، و هذا الوضع يستلزم جعل المناطق غير

الرأسمالية مناطق تبادلية اي تلعب دور مهم في الاستهلاك دون حضور واضح لمعالم أسواق الانتاج

.

نيكولاي بوخارين : مثل هيلفردينغ رأي بأن اتجاه معدل الربح نحو التدهور هو سبب تصدير راس المال و أن السوق العالمية لرؤوس الاموال هي نتيجة حتمية لتكوين راس المال المصرفي.

تفسير الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الحديثة :

بداية التغير كان نهاية الخمسينات، بداية الستينات حيث بدأت تحليلات تخص كيف أن الاستثمار في الخارج يأتي في اطار نمو الشركات (penrose1956)ايضا تحليل (M.BYE) للوحدة الانتاج الدولية الكبرى و المساهمات الجديدة من اعمال (hymer1960)

الا أنه من الضروري التركيز على فكرة أن النظرية التقليدية ربطت حركة رؤوس الاموال بالتجارة الدولية ، حيث أنها لم تقدم تفسيرا للاستثمار الاجنبي المباشر كونها افترضت في نظريات التجا رة الدولية عدم قابلية عوامل الانتاج على الانتقال،

كما أن الشركات تعمل في سوق تنافسية ينفصل فيه البائع عن المشتري. و كل منهما ينظر اليه على أنه وحدة صغيرة لا يمكنه التأثير على الاسعار و أن المبادلات تتم بين الشركات في اطار سوق احتكار القلة

والسعي نحو تطوير بعض المفاهيم العامة لنظرية التقليدية. من اجل فهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان باعتبار أن راس المال يتحرك من بلد الى أخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لراس المال وبالتالي يكون اتجاه الحركة من دولة تتميز بوفرة راس المال الى اخرى تتسم بندرته، لكن هذا يتناقض مع الواقع فراس المال يتحرك داخل المنطقة الصناعية الرأسمالية ومع ذلك فان هدا التفسير مفيد لان جزءا اساسيا من العوامل التي تفسر هذه الحركة يرتبط برغبة الشركات في الاستفادة من التباين في ظروف الدول (تكلفة العمل، ساعات العمل ...)

لكن هذا التحليل حفز على تطور ثلاثة نظريات رئيسة منها نظرية السياسة العامة ، نظرية دورة حياة المنتج و نظرية سوق احتكار القلة و نظريات اخرى تفسر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و الدوافع التي تكمن من وراء انتشارها و التي ارتكزت على عدة محاور منها

-سلوك معدل الربح و الفائدة

-السياسات العامة التي تشجع المؤسسات

-بنية السوق أي طبيعة المنافسة و المزايا الاحتكارية

1- نظرية السياسة العامة :

-ترتكز على الافكار الماركنتيلية و ترى أن الاقتصاد يخصع للسياسات الحكومية .

-أن الشركات هي ادوات السياسة الخارجية للحكومة

-وفق هذه النظرية الاستثمار في الخارج لم ينشأ ويتوسع نتيجة ضرورات اقتصادية وانما سببه كان سياسات اختارتها الشركات لكي تستفيد من الحوافز التي قدمتها الحكومات الام أي الدولة الاصلية لكي تدفع الشركات الى الاستثمار في الخارج وداخل هذا الاطار العام يمكن التمييز بين ثلاث مواقف:

1-الأول يشدد على أهمية المعاملة الضريبية للعوائد المتولدة عن المشروعات التابعة للمؤسسات الامريكية في الخارج إذ أن هذه المؤسسات تحصل على مزايا ضريبية كبيرة من أنشطتها الموجودة الخارج

2-الثاني يركز على اثر السياسات الحكومية على بنية الاقتصاد الامريكي و ثم على دوافع الاستثمار الخارجي

3-أهمية الدور الذي تلعبه الشركات الامريكية في تنفيد السياسات الخارجية الامريكية خاصة السيطرة الاستراتيجية على اروبا الغربية .

لكن هذا لم يكن واقعي، في الواقع الشركات الامريكية أدت الى ضرر بالمصالح الامريكية، كانت في حالات كثيرة تنشيئ لها فروع في الخارج بهدف الهروب من الرقابة الحكومية في الداخل أو تنفيذ القوانين الوطنية التي لا تتفق مع مصالحها.

نظرية دورة حياة المنتج :

سعت الى الكشف عن العوامل الموضوعية التي جعلت الشركات تقوم بالاستثمار في الخارج امرا ضروريا و ليس مجرد اختيار بين البدائل، هذه النظرية :

ان الاستثمار الاجنبي هو عمل دفاعي يقصد به حماية اسواق التصدير من المنافسين المحتملين وتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من الدورة الديناميكية أو التكنولوجية للمنتجات و فكل منتج له دورة حياة :

المرحلة الاولى :

يتم فيها اكتشاف المنتوج الجديد و تنميته حيث تتمتع الشركات المجددة بميزة احتكارية

وتستغل الشركات هذه الميزة عن طريق التصدير الى الاسواق الخارجية أي خلال هذه المرحلة تلبي الشركة الطلب الخارجي عن طريق التصدير لكن مع نمو هذه الاسواق وتطور المنتوج تصبح التكنولوجيا المتقدمة في انتاجه شائعة نسبيا ويظهر المنافسون القادرون على الانتاج بالتالي الشركة تصبح مجبرة على تغيير استراتيجياتها.

المرحلة الثانية:

عندما يصبح المنتج نمطيا، المزايا التكنولوجيا تكون أقل اهمية بينما تزداد اهمية الاقتراب من الاسواق لتقليل تكاليف النقل و تخفيض تكاليف العمل حيث تظهر ضرورة ان تذهب الشركات للإنتاج بالقرب من الاسواق التي قد يسيطر عليها منتجون محليون او أجانب اخرون، و هذا دعما لقيمتها السوقية

المرحلةالثالثة :

يصبح المنتج قديما أي عندما تتحول المزايا التنافسية الى اقتصادات التي تتميز بكثافة اليد العاملة و المهارة القليلة غير المؤهلة، في هذه الحالة تكون الاستراتيجية في انشاء شركات تنتج بشكل كلي أو جزئي للمنتوج و تصدره للشركة الام في الدولة الاصلية

3-نظريات عدم كمال السوق:

وهي الاتجاهات النظرية التي نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالارتكاز على نقائص السوق ، وهذا يعني عدم كمال المنافسة أي ان السوق هي سوق احتكارية أو احتكار القلة و هذا الاحتكار يخص سوق عوامل الانتاج أو احتكار سوق السلع أو الاثنين معا و هو محتوى التحليل الذي قدمه1968 Hymer كما ارتكز 1967 Kimdelbinger

على المبدأ العام للميزات الاحتكارية في تفسير الاستثمار العضوي

1-نظرية هيكل السوق لـ HYMER :

السوق الذي يسوده احتكار القلة لديه قوة دفع معينة تحفز الشركات على الاستثمار في الخارج من أجل الحصول على مزايا احتكارية حيث يمكن لهذه الشركات أن تستغل مزاياها الاحتكارية في تحقيق معدلات أعلى لربح مقارنة بمنافسيها المحليين و هذا يؤدي الى الضغط على الشركات الاخرى للقيام باستثمارات مماثلة لكي تحافظ على بقائها في السوق الداخلية .

وبتالي فان الشركات تسعى لتعزيز فرصها لتنمو عن طريق الاستلاء على اسواق خارجية بالإنتاج فيها وهو ما يرفع المستوى العام لربحها وبالتالي الاستثمار الخارجي ليس سلوكا دفاعيا يستهدف المحافظة على الاسواق التصديرية القائمة بل هو سلوك هجوميا يرتبط بضغوط السوق الاحتكارية و الحرص على الإفلات منها.

لكن بمجرد أن تبدأ أي شركة بالاستثمار في الخارج يختل التوازن في سوق احتكار القلة الوطني عن طريق تقليد الشركات وبالتالي انخفاض نصيبها في هذه السوق لاحتكارية (احتكار القلة) تجبر الشركات العملاقة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الى الخارج مما ينقل الطابع الاحتكاري الى السوق العالمية و يفسر بعض المفكرين هذا من منظور عضوي مثل نظرية kindelberger

2-نظرية الاستثمار العضوي Kindelberger

ارتبط تحليله بحجم السوق أي أن الاستثمار مرتبط بالسوق فان كبرت الاسواق يجب على الشركة ايضا أن تنمو و ان توقفت عن النمو فإنها تموت و بالتالي أفكار Kindelberger قائمة على اساس أن شرط البقاء في سوق المنافسة الاحتكارية هو النمو المستمر و أن الشركة عندما تستثمر في الخارج فإنها تدافع عن حصتها في السوق و عوائد رأسمالها.

و حسب Kindelberger يجب التفريق بين الشروط اللازمة للاستثمار و هي أن تستفيد الشركة اكثر من في حالة الاستثمار في الداخل.

و الشروط الكافية لإحداث ذلك و هو امتلاك ميزة احتكارية مقارنة بالشركات الاجنبية هذه الميزة ضرورية لان الشركة التي تنتج في الخارج تكون أقل حظوظا مقارنة بالشركات الموجودة في ذلك السوق و السبب يعود الى قلة العلم أو الدراية بالجوانب القانونية ، الاذواق ، العادات وغيرها

هذا النقص تعوضه الشركات من خلال المزايا الاحتكارية والتي يكون مصدرها ثلاثة أنواع من المنافسة المنقوصة:

- اما على مستوى سوق السلع (تميز المنتجات)
- او على مستوى عوامل الانتاج (يد عاملة ماهرة او براءات اختراع وتقنيات انتاج لا تقدر شركة أخرى على استخدامها او بسبب وفورات الحجم وهي مرتبطة بحجم السوق.

الفصل الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية

الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ان هذا الأخير له تاثير على النمو وعلى هيكلة القطاعات المنتجة في الدول المضيفة ومن ثم التنمية .

فمعدل الاستثمار وانتاجيته يؤثر في النمو الاقتصادي، لذلك يحدد الاستثمار معدلات النمو الاقتصادي، حيث أبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار، فهو يتحدد في الفكر الكلاسيكي بمعدل الربح ويرتبط معه بعلاقة طردية، وبالتالي أي ان انخفاضه يؤدي الى ثبات معدل النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة يكون الاستثمار للإحلال فقط وتنخفض الأجور الحقيقية، حيث يزداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية، فتزداد الأرباح ويزداد الاستثمار مرة أخرى، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو الطبيعي، الذي يمثل أقصى معدل نمو تسمح به الزيادة في عناصر الانتاج، ويرتكز نموذج النمو النيوكلاسيكي على الناتج الحدي للمدخلات (العمل، رأس المال) كمحدد للنمو الاقتصادي في حالة الحصول على التقدم التكنولوجي من الخارج، أما نماذج النمو الحديثة فتبرز أثار الحصول على التقدم التكنولوجي وانعكاسه على النمو الاقتصادي، وان الاستثمار في التعليم والمعرفة لهما أثار ايجابية على النمو الاقتصادي، وان الدفعة القوية لأي اقتصاد من خلال استيراد التكنولوجيا تنتج أثار ايجابية على النمو الاقتصادي.

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية

الاستثمار الأجنبي المباشر هو امتلاك حصة ثابتة في مشروع مقام في الاقتصاد الوطني، وحسب معايير صندوق النقد الدولي حتى يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا يجب ان يمتلك المستثمر الأجنبي

10٪ من رأسمال الشركة، حيث تعطيه هذه الحصة إمكانية إعطاء راي في إدارة هذه الشركة وقد تكون هذه التدفقات المالية في شكل راس مال وأيضا في شكل الات ، تكنولوجيا، معرفة ومهارات.

وقد يأخذ عدة اشكال[25] :

- **الاستثمار الثنائي:** حيث يتشارك الاستثمار المحلي الخاص او الحكومي او الاثنين معا مع المستثمر الأجنبي في ملكية المشروع على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الاستثمار في شكل شركات متعددة الجنسيات:** وهي تعتبر من اهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمصدر الأساسي له، حيث ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في فروعها الممتدة الى الى عدة دول وتتميز بضخامة الإنتاج واحتكار التكنولوجيا و تدار بصفة مركزية من الدولة الام .

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

له دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية وذلك من خلال:

- ان الشركات المتعددة الجنسيات توفر الأصول التي تكون نادرة في الدول النامية مثل التكنو=لوجيا راس المال ، كما يتم أيضا توفير المنتجات من خلال تسويقها في هذه الدول .
- من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم تعبئة المدخرات الوطنية و توجيهها الى الأنشطة الأساسية او الأنشطة المكملة لها ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية مما يؤدي الى زيادة المدخرات ومن ثم الاستثمارات وهكذا يرتفع معدل الاستثمار
- خلق الروابط الامامية و الخلفية من خلال ارتباط الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية حيث تسمح بفهم و تعلم التكنولوجيا المعقدة في الصناعة ، وهكذا يكون الأثر إيجابي على الاقتصاد الوطني ككل .

- اثار إيجابية على ميزان المدفوعات حيث ان منتجات الشـــركات الشـــركات الأجنبية ال'ثار إيجابية على ميزان المدفوعات حيث ان منتجات الشــركات الشــركات الأجنبية التي تســوق عالميا هي ارتفاع في صادرات الدولة المضيفة .
- وبالرغم من الإيجابيات فان طريقة الاســتفادة و القدرة عليها ترجع الى مميزات و قدرة الدولة المضيفة أيضا لانه قد لاتكون لهذه الاستثمارات المباشرة دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدولة المضيفة لان تقنيات الإنتاج لا تتوافق مع الإنتاج ظروف الدولة المضيفة ومع توفر عوامل . لكن يبقى على الدول اختيار المشـــروعات و الطرق المناســـبة التي تمكنها من الاستفادة، وخاصة المشاريع المشتركة .

التحليل النظري لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك محددات للاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في الفكر الاقتصـــادي برزت من خلال مجموعة من النظريات أهمها :

- نظرية التحركات الدولية لراس المال
- نظرية عدم كما الأسواق (مدخل المنشأة الصناعية، دورة حياة المنتج، نظرية استخدام المزايا الاحتكارية داخليا)
- نظرية الموقع
- النظرية الانتقائية
-

نظرية التحركات الدولية لراس المال:

الأسس التفسيرية لهذه النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة، فبالنسبة لها الاستثمارات الأجنبي المباشـر هو عبارة حركة راس المال بسـبب اختلاف أسـعار الفائدة بين الدول[26] ، أي ان الاسـتثمار

الأجنبي المباشـــر يحدث نتيجة انتقال راس المال من الدول ذات العوائد المنخفضـــة الى الدول ذات العوائد المرتفعة ، وبالتالي قرار الاســـتثمار هو ناتج عن عملية الترجيح التي تقوم بها الشـــركة بين العوائد الحدية لراس المال وتكلفته . فلو كانت العوائد الحدية مرتفعة في الخارج مقارنة بالدولة الام فانها تتوجه الى الاستثمار في الخارج .

لكن ما يؤخذ على هذه النظرية انها تعتبر ضـــمنيا انه هناك معدل عائد واحد بين الأنشـــطة المختلفة داخل الدول وهو ما لا يتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول وخروج الاســتثمار الأجنبي المباشــر في وقت واحد كما لايمكنها توضـــيح التوزيع غير المتكافئ في أنواع مختلفة من الصـــناعات لكنها قد تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية.

نظرية عدم كمال السوق :

تفسير هذه النظرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مبني على أساس افتراض المنافسة المنقوصة ، أي عدم كمال السوق بمعنى ان السوق لا يخضع لشروط وقواعد المنافسة المثلى .

حيث تم دراســة الاســتثمار الأجنبي المباشــر من زاوية ســتاتيكية تخص دوافع الشــركات او المنشــآت الصناعية ومن زاوية ديناميكية ركزت على اعتبارات تخص دورة حياة المنتج.

- **مدخل المنشاة الصناعية :**

حسب هذه النظرية فان المزايا الاحتكارية او الشبه احتكارية التي تكتسبها من التقدم التكنولوجي، توفر راس المال ، القدرة على تنويع المنتجات ، المهارات الإدارية هي الدافع للاســـتثمار في الخارج ، لانه بمقارنة هذه الشركات بالشركات الوطنية في الخارج أي في الدولة المضيفة فان هذه المزايا تعوضـها عن المخاطر التي يمكن ان تواجهها اثناء اســـتثمارها في الخارج حيث ان منافع انتاجها في الخارج تتفوق على الوسائل الأخرى التي يمكن ان تستخدمها مثل التصدير او منح التراخيص.

أيضا اكتساب مزايا احتكارية او سبه احتكارية هو شرط نمو الشركات وقيامها بالاستثمار العالمي ، لكنه ليس كافيا حيث لا يوضح طرق بديلة للاستفادة من هذه المزايا عن طريق تصدير المنتوج مثلا او بيع المزايا الاحتكارية نفسها من خلال التراخيص [27].

اكتساب المزايا الاحتكارية أو الشبه الاحتكارية هو شرط لنمو الشركات وقيامها بالاستثمار العالمي، لكنه ليس كافي، حيث لا يوضح طرق بديلة للاستفادة من هذه المزايا عن طريق تصدير المنتوج مثلا أو بيع المزايا الاحتكارية نفسها من خلال التراخيص[28].كذلك هناك تجاهل لأهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب رئيسي لتوطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-**دور حياة المنتج :لـــ** (VERNON) ، ارتكز التفسير في هذه النظرية بشكل أساسي على نظرية الفجوة التكنولوجية حيث أن الاختلافات بين الدول تحدد أو تكون سببا في قيام كل من التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر ، فرنون وضح أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج سلعة معينة ، يمكن أن تنتقل إلى دولة أخرى مع مرور الوقت نتيجة للمراحل التي يمر بها هذا المنتج خلال دورة حياته ، حيث أنه :

في المرحلة الأولى :

المنتج الجديد يصـــنع في الدولة الأم ويصـــدر إلى دولة أخرى لتلبية الطلب الأجنبي على المنتج ، والسـبب أن الدولة الأم (المتقدمة) لها إمكانيات (توفر الموارد المالية ، والتنظيمة اللازمة التي تسـمح باجراء البحوث ، كما أن لديها عدد كبير من المستهلكين نتيجة لإرتفاع الأجور فيها).

في المرحلة الثانية :

تسعى فيها الشركات لتدعيم مركزها الإحتكاري نظرا لاستمرار تزايد الطلب الخارجي وتزايد المنافسة بين المنتجين على نفس الأسواق التصديرية ، وبالتالي تستثمر في الخارج للتقرب من أسواقها.

في المرحلة الثالثة :

تصبح التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج المنتج أكثر نمطية ، وتزداد حدة المنافسة وتصبح المنتجات كثيفة العمل وتصبح التكلفة محدد أساسي في القرار المتعلق بموقع الإنتاج مما يدفع الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتستخدمها كقاعدة للتصدير لتحافظ على أرباحها ونصيبها السوقي.

ما يمكن ملاحظة من هذه النظرية هو إعطاء أهمية للمزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية والتي تكون سببا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطينها كما أيضا تؤكد على أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع محرك لقرارات الشركات الأجنبية في إختيار المواقع لنشاطها الاستثماري.

نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

بالنسبة لهذه النظرية قيام الشركات متعددة الجنسيات (المالكة للمزايا الإحتكارية) بتدويل عملياتها داخليا أي قيامها بنشاط البحث و التطوير والإبتكار أو عمليات الإنتاج أو التسويق بين الشركة الأم وفروعها المتواجدة في الدول المضيفة بدلا من ممارسة هذه الأنشطة في الأسواق بصورة مباشرة ، هذا يمكنها من تجاوز القيود التي تفرضها الحكومات على الأسواق والذي قد يؤثر على حرية التجارة والاستثمار ، كما أنها تتمكن بهذه الطريقة من عدم تمكين المنافسين الجدد من الدخول إلى أسواقها ، وكذلك تمنع تسريبات الابتكارات إلى أسواق الدول المضيفة لأطول فترة ممكنة تتحصل الشركات التي تستخدم مزاياها الاحتكارية داخليا على عدة امتيازات[29]:

-أرباح مرتفعة في الخارج مقارنة بما يمكن تحقيقه داخليا.

-رفع كفاءة الإنتاج وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالمدخلات الهامة للإنتاج.

إمكانية تجاوز التدخلات الحكومية (ضرائب ، نظام حصص ، رسوم وقيود جمركية...).

-تقليل تكلفة المعاملات والنفقات والتوزيع.

لكن هذه النظرية أغفلت أهمية المزايا المكانية كعامل مهم في تحديد مواقع الاســـتثمار وكذلك عدم اهتمامها بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي قد تؤثر سلبيا على طرق حماية الشركات متعددة الجنسيات لأنشطتها.

-نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تجعل الشـــركات تســـتثمر في الخارج وهي تقريبا دوافع متعلقة بالمزايا المكانية للدول المضـــيفة وهذه العوامل تدفع الشـــركة إلى الاختيار بين الدول المضـــيفة وكذلك الاختيار بين الاستثمار والتصدير لهذه الدول أو غيرها من الدول المضيفة.

وترتبط هذه العوامل بصفة أساسية بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة وبالتالي عوامل مرتبطة بالسوق أهمها:

-حجم السوق في الدول المضيفة.

-درجة المنافسة ومدى توفر منافسة التوزيع.

-القرب من المواد الخام وتوفر اليد العاملة وانخفاض تكلفة العمل ومدى انخفاض تكلفة النقل والســـلع الوسيطة.

-ضوابط التجارة الخارجية منها الرسوم الجمركية والحصص ومختلف القيود التي تفرض على التصدير أو الاستيراد.

-كذلك مناخ الاستثمار ودرجة قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستقرار السياسي، البنية التحتية، قابلية الملكية الأجنبية للمشروعات، استقرار سعر الصرف وغيرها.

-يتأثر كذلك قرار الشـــركات بالاســـتثمار في الخارج بالتســـهيلات التي تمنحها الحكومات المضـــيفة، وبعض العوامل الأخرى المهمة للشـــركات من بينها الأرباح المتوقعة القيود المفروضـــة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج، ووفرة الموارد الطبيعية وغيرها.

-النظرية الانتقائية (Dunning)[30]:

هذه النظرية تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة هي نموذج:

" الملكية / الموقع / الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية " حيث رأى دونينغ أنه لاتخاذ قرار الدخول باستثمار أجنبي مباشر يجب أن تتوفر ثلاثة شروط :

-**مزايا الملكية:** أي المزايا الاحتكارية مقارنة بالشركات المحلية، الشركات المستثمرة في الخارج تمتلك أصولا مثل التمويل ، المعرفة التقنية، التكنولوجيا المتقدمة ومزايا الحجم ، القدرة على تنويع المنتجات ، القدرة على الوصول إلى الأسواق.

-**مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :** واستغلال الشركة المستثمرة مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار المباشر يكون أحسن لها مقارنة باستخدامها عن طريق البيع أو الترخيص ويكون بذلك لها القدرة على تخفيض التكاليف وتتغلب على التدخل الحكومي وعلى عدم اليقين بالنسبة للمشتري.

-**مزايا الموقع :** والمقصود بها المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي تتمثل في إتساع حجم السوق ، بنية أساسية مناسبة ، استقرار سياسي ، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز الاستثمار المختلفة.

ما يمكن ملاحظة من هذه النظرية، أنه تم فيها الدمج بين مداخل تفسيرية شاملة حيث أن الشركات المستثمرة في الخارج تعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ومن جهة أخرى على المزايا المكانية للدولة المضيفة.

التفسير النظري المرتكز على تنظيم المؤسسة

ارتكزت هده النظريات في تقديم تفسيرات لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدّداته على تسيير المؤسسة واستراتيجيتها.

- **التفسير القائم على تسيير المؤسسة:**

ركزت هذه الدراسات على الدور الذي يمكن ان بيكون للمسيرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار المباشر في الخارج فحسب هذه النظريات محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر، تطوره وتوسع عملياته دوليا كلها مرتبطة بمدى كفاءة وتنظيم البنية الإدارية والبشرية لهذه المؤسسة و مدى قدرتهم على دفع المؤسسة نحو تحقيق أهدافها من خلال إنشاء فروع ورفع تدفقات الاستثمار منها.

وبالتالي المحدد الرئيسي لتطور الشركات المتعددة الجنسيات هو نشاط المسيرين، وعلى وجه التحديد قدرتهم على قيادة الفعاليات الاقتصـــادية، ومدى تقبّلهم للأفكار الجديدة واندفاعهم في العمل، قدرتهم على ادارك الإمكانيات المتاحة للشركات في الأسواق العالمية في الوقت المناسب، واستغلالها على الصعيد العملي، بعبارة أخرى نوعية أداء الحلقة العليا من الآلية الإدارية للشركة.[31] إذن القدرات التي يتمتع بها المســـيرين هي التي تتحكم في القرارات المتعلقة بالاســـتثمار في الخارج، ومن ثم التدويل فالتوسع.

وفي هذا الصدد نجد أن الاقتصادي j.d.richardson قد اعدّ نموذجا في هذا الشأن يشرح من خلاله دوافع وأسـباب اتخاذ القرار المتعلق بالتوّطن في الخارج، من خلال مجموعتين رئيسـيتين من العوامل وهما:

- المجموعة الاقتصـــادية والتي يمثل فيها الربح المتوســـط الهدف الذي يجب تحقيقه على المدى الطويل.
- المجموعة تضم التفضيلات المكانية المتعلقة بالأفاق الواسعة للمسيرين.

يمكن ملاحظة ان هذا التفسير ركز على عامل واحد فقط في تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر هو المسيّرون الذين يشكلون هرم المؤسسة دون إشراك اطراف اخرى تساهم في صياغة إستراتيجية المؤسسة، وهي طبقة العمال.

- **التفسير القائم على استراتيجية المؤسسة:**

المقاربة المبنية على إستراتيجية المؤسسة رات بانه هناك حالات معينة تدفع المؤسسة إلى ضرورة اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج ومن تم تكريس عملية التدويل، وهذه الحالات قد تترجم في دوافع تحريضية لهذه المؤسسة للقيام بالاستثمار المباشر في الخارج وهي التي قد تنجم عن حالات الخوف أو حالات الرغبة, ومن بين روّادها نجد أهاروني A-aharouni.

فحسب أهاروني هناك نوعين من الأسباب التي تفّسر الاستثمار المباشر في الخارج : [32]

اسباب خارجية او تنبيهات خارجية والتي تكمن في الخوف من فقدان السوق، أو الخوف من المنافسة الخارجية الحادة في السوق الذي تتواجد به هذه الأخيرة.

- الأسباب الداخلية او التنبيهات الداخلية والتي تتجلّى في الإرادة والرغبة الملحّة المسجلة لدى بعض مسيّري المؤسسة للتوطّن في الخارج.

ومنه فإن هذه "التنبيهات" تمثل دوافع حقيقية تدفع بالمؤسسة إلى أن تصبح مؤسسة او شركة "متعدّدة الجنسيات".

بناء على ما تقدم فان المؤسسة يمكنها أن تتبنى إما الإستراتيجية الهجومية أو الإستراتيجية الدفاعية.[1] ففيما يتعلق بالإستراتيجية الهجومية، على المؤسسة أن تتوطّن كخطوة أولى في البلد الأصلي، وبعدها عندما تصبح لديها التكنولوجيا و الإمكانيات اللازمة لذلك يمكنها أن تتّخذ قرارا بشأن الاستثمار في الخارج.

أما في حالة تطبيق الإستراتيجية الدفاعية فهذا ما يعني أنّ المؤسسة تندفع في الحقيقة للتوطّن في الخارج بغرض تحقيق هدف الحفاظ على حصتها في السوق، أو لتصبح لها الميزة الاحتكارية.

يمكن القول أنّ هذه النظرية أضـــافت عاملا مهما إلى جانب الذي احتكمت إليه ســـابقتها وهو عامل استراتيجية المؤسسة، الذي اعتمدت عليه في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن يؤخذ عليها كونها لم تقدم تفسيرات فيما يخص قرارات التوسّع التي يتم تجسيدها من طرف فروع المؤسسة.

- **نظرية المعلومات:** ا
- هتمت بالدور الذي تلعبه المعرفة داخل المؤسسة في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالتالي ارتكزت على إنتاج واستعمال هذه المعرفة داخل المؤسسة الواحدة أو داخل المؤسسات التابعة لها .[33]

وبالتالي اعتبرت المعلومات بمثابة سلعة عمومية لها طبيعة الدوام، وان استعمالها يكون عاما، فلا يحق منع الآخرين عن لاستعمالها، إلى جانب ذلك مذ كان مفادها أن الحصول على تلك المعلومات يعتبر بمثابة عاملا أســاســيا من بين العوامل الأخرى لأجل القيام بالاســتثمار المباشــر الأجنبي بالنســبة للمؤسسات التي بلغت مستوى معين من التوسع ودرجة عالية من التكنولوجيا والتنظيم المحكم.

فحسب هذه النظرية دائما عنصر المعلومات يتميّز ببعدين اساسين البعد التكنولوجي والبعد التجاري، فبالنسبة للبعد التكنولوجي يظهر من خلال تطوير منتجات جديدة، على اعتبار أنّ الصناعات الجديدة هي العامل الأساسي للاستثمار في الخارج. أما البعد التجاري للمعلومات فيظهر في ضرورة تكييف المنتوج الجديد مع الظروف المختلفة التي تميّز الأسواق الدولية وتغيّراتها.

- **النظريات اليابانية و النموذج الياباني:**

هناك نظريات أخرى حاولت تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي بالاعتماد على سلوك الشركات اليابانية، ومن بينها: نظرية "k.akamat–.su " ونظرية "y.T .Surumi " ونظرية " Kojima. " والنموذج الياباني[34].

سنة 1962 كانت هناك دراسة مفصلة حول تطوّر الاستثمار الياباني في الخارج من طرف الاقتصادي أكامتسو قدّم نموذجا مفسرا لطريقة تطور الاستثمار المباشر الياباني وهو النموذج المسمّى "طيران البط البري[35] ".

حيث حاول من خلاله تبيان الكيفية التي يتم بها توجّه الشـــركات اليابانية نحو تدويل إنتاجها في مختلف أنحاء العالم، بالإضـافة الى انه تم التوصـل إلى أنّ التشـابك الذي يبرز بين العمليات المختلفة التي تقوم بها هذه الأخيرة من الاستيراد والإنتاج والتصدير يشكّل في حقيقته بيانيا وضـعية البط البري أثناء طيرانه.

نظرية y.T.Surumi لتفسـير الاسـتثمار المباشـر في الخارج جاءت كتكملة للنظرية السـابقة وركزت على سلوك المؤسسات اليابانية، بالتحديد تفسير مدى فعّالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية من ناحية التسيير. وتوصلت الى أنّ التدويل الذي تقوم به المؤسسات اليابانية يعتبر فعّالا و ذلك نظرا لأنها تمثل التنظيم المحكم و التســـيير الفعال، وكذلك نظرا للدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.

حيث أنّ المســيرين في النموذج الأمريكي هم الذين يفكرون في صــياغة القرارات الاســتراتيجية، و بخلاف ذلك و وفق النموذج الياباني فإنّ الإطارات السـامية والمتوسـطة معنيين بالمسـاهمة في قضـايا النمو الاقتصـادي وكذلك المستخدمين لهم الحق في التفكير فيما يتعلق بمؤسستهم من حيث صـياغة الاســتراتيجية التي ســتعتمدها, تحديد الأهداف المســطرة على المدى الطويل .ايضــا يتميز النموذج الياباني بالعلاقة الوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية والتي تمتلك شـــبكة للمعلومات جد متطورة تسـمح لها بالرد السـريع على الطلب الأجنبي، و تزويد المؤسـسـات اليابانية بإمكانيات التوطّن في الخارج.

كذلك اعمال كل k.kojima و أوزوا t.ozawa. اللذان توصـــلا الى ان "الإبداع" هو بمثابة عامل داخلي أساسـي يجب الاهتمام به، و عليه يجب دمجه ضـمن التركيبة (رأس مال –عمل) لأنّه يعكس الإمكانيات المادية والبشـــرية التي تخصّ دولة ما مثل نوعية التنظيم, البحث العلمي، المســـتوى التكنولوجي. ومن ثم تتوجه المؤسـسـات إلى الاسـتثمار في الخارج بالارتكاز على ذلك الأسـاس عبر استخدامها للتكنولوجيا، المهارة، والتنظيم الفعال ـــ أي الإبداع ـــ ممّا يؤدّي إلى تحقيق إنتاجية قوية، وتقوية قدراتها على التبادل، في الدولة المضـيفة وبالتالي الاسـتثمار المباشـر الأجنبي يسـمح بتقوية التبادل الدولي في هذه الحالة.

ومن خلال الدراسة العملية لكل من kojima–ozawa حول الاستثمار المباشر الأجنبي الذي تقوم به الشركات اليابانية اتضح ان:

- الاستثمارات المباشرة اليابانية في الخارج تتوجّه أساساً إلى الدول الآسيوية وخاصـة منها دول جنوب شرق أسيا.
- هذه الاستثمارات تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن الاسـتثمارات المباشـرة اليابانية في الخارج يتمّ تجسـيدها لأجل البحث عن تكاليف الإنتاج اقل اكثر من البحث عن اختراق أسواق تمتاز باحتكار القلّة.

النموذج الياباني يلح على أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يستجيب لإدارة البحث عن تكاليف الإنتاج تكون منخفضـة في الدول المضـيفة، ومن ثم يسمح ذلك بالحفاظ على الميزة النسبية، كون المؤسسات تسـتثمر في الخارج عندما تتوفر لديها ميزة احتكارية. وهذا ما توصّـل إليه وأكده قبلهم، كل من مندل وفرنون

اذن مختلف النظريات التي بنت تفسـيراتها على تنظيم المؤسـسـة قدمت تفسـيرا للاسـتثمار المباشـر الأجنبي مبني على كفاءة المســـيّرين في اتخاذ القرارات المتعلقة به، الاســـتراتيجية المعتمدة من قبل

المؤسسة إما للحفاظ على حصّتها في السوق أو لاختراق أسواق جديدة وانه لكي تنجح عملية التوطن في الخارج يجب أن تتحقق شروط أساسية اهمها التنظيم المحكم، التكنولوجيا، وهذا الذي يشكل الميزة الاحتكارية التي يجب على المؤسسة التمتّع بها لأجل الاستثمار في الخارج.

نظريتي الإلكتيكية و السنتيتكية

لم تفسر النظريات السابقة رغم شمولها جوانب متعددة ، الاستثمارات المباشرة المتقاطعة و الاستثمارات المباشـرة التي تقوم بها بعض الدول الصـناعية الحديثة. وكذلك الأشـكال الجديدة التي تميز التعاون الدولي.

و كانت من أبرز الدراســات التي اهتمت بذلك ، النظرية الإلكتيكية لـــــ j.h.dunning والنظرية السنتيتكية لـ ميخائيلي j.l.mucchiell.

النظرية الإلكتيكية

نظرية معاصـرة تبيّن مختلف العوامل المفسـرة لاختيار التوجه لاختراق السـوق الأجنبي . التكامل بين ظواهر التبادل والاستثمار هو مفتاح النجاح لهؤلاء الذين يبحثون عن صياغة نظرية الإنتاج الدولي.

من بين أهم روادها j.h dunning و الذي انطلق في تحليله بداية من انتقاده لـ نظرية هيرش . S hirch، عبر طرحه لعدّة تساؤلات لماذا تدويل الإنتاج ؟ أين يتم تدويل الإنتاج ؟ وكيف يتم ذلك ؟[36] تلك التسـاؤلات دفعت دونينغ إلى توجيه أبحاثه لإيجاد إجابات واضـحة عبر تفسـير عملية اتخاذ قرار التدويل من جهة، ومن جهة أخرى ايجاد أسـباب تفضـيل المؤسـسـة نمط الاسـتثمار المباشـر الأجنبي عوضا عن نمط التصدير أو التنازل عن الرخص.

ولقد كانت البداية عندما أكد على أن قيام المؤسـسـة بالاسـتثمار المباشـر الأجنبي هو بمثابة وظيفة ذات ثلاث شروط:

الشرط الأول: أن تتمتّع المؤسسة بإمكانيات خاصة تميّزها عن باقي المؤسسات المنافسة الأخرى مثل امتلاك تكنولوجيا عالية أو تقنيات الإنتاج، تسهيلات كبيرة في الحصول على موارد مالية، عوامل الإنتاج، أن تكون لها مكانة في السوق.

الشرط الثاني: أن تقوم المؤسسة بالاستخدام الأمثل للإمكانيات الخاصة بها، بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة، ومن ثم توظيفها عن طريق قيامها بالإنتاج بنفسها في الخارج لأجل توسيع نشاطها، ذلك يكون أفضل من بيعها أو كرائها أو إجراء تعاقدات مع المؤسسات الأخرى.

الشرط الثالث: أن يكون الاستخدام لتلك الإمكانيات في الخارج مرتبطا أساسا ببعض العوامل الأخرى التي يجب أن تكون متوفرة مثل الموارد الطبيعية المختلفة، اليد العاملة المنخفضة التكلفة حتى تتمكن هذه المؤسسة من الاختيار بين مجموعة من الخيارات و ذلك حسب المزايا النسبية للدول القطاع الإنتاجي.

و راى دونينغ أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يحدث عندما تتوفر الشروط الثلاثة السابقة ، فامتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا، إذا ما استغلت بطريقة مثالية، يمكن أن تعوّض الشركة عن التكاليف الإضافية في الدول المضيفة، ويمكن أن تتغلّب على المعوّقات التي تضعها المنشأة المحلية.

وكذلك تلك الشروط الأساسية تجعل المؤسسة قادرة حتما على تعظيم الأرباح التي ستحققها إلى جانب تحقيق فعالية كبيرة لاستثمارها في الخارج، و أيضا بأن محددات الاستثمار المباشر الأجنبي مرتبطة أساسا بثلاثة أنماط من الميزات، حيث في هذا السياق انصب تحليله على نموذج(OLI)[37] حيث (O :الإمكانيات الخاصة بالمؤسسة L : الإمكانيات الخاصة بالتوظيف I : لإمكانيات الخاصة بالتدويل)

ليبيّن مختلف الإمكانيات التي إن توافرت لدى المؤسسة، فإنّها تمكّنها من التوطّن في الخارج، إلى جانب تحقيق أرباح كبيرة.

وبالتالي الميزات الأساسية بالنسبة للمؤسسة اثناء الاستثمار في الخارج هي [38]:

1. **الميزات الخاصة بالمؤسسة (O):** أن تتمتّع بإمكانيات خاصة تميّزها عن باقي المؤسسات الموجودة في الدول المضيفة و المؤسسات الموجودة في الدولة الأصلية حتى تتمكن من التوطن ، واهم تلك الميزات مرتبطة بتقنيات الإنتاج ، الخبرة القدرة على الحصول على الموارد المالية القدرة على التجديد ، وفورات الحجم
2. **الميزات الخاصة بقرار التوطن (L)**في الدولة المضيفة: أي اختيار الدولة التي يتم فيها التوطّن، ويتعلق الامر بنوعية الموقع، الأطر التنظيمية، وفرة الموارد الطبيعية و قربها.
3. **الميزات المرتبطة بالتدويل (I):** وهي ميزات مرتبطة بتخفيض تكاليف المعاملات أهمها تخفيض تكاليف الصرف، حماية مهارة التسيير، تقليل حجم حقوق الملكية، رقابة الإنتاج وتصريفه.

و منه حسب وجهة نظر دونينغ فإنّه أمام المؤسسة ثلاثة خيارات لاختراق الأسواق الدولية، اما القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي أو التصدير أو التنازل عن الرخص.

وبحسب الإمكانيات التي تتوفر لدى المؤسسة يتم الاختيار :

الخيار الأول: حالة توفر المؤسسة على الانواع الثلاثة من الميزات و الإمكانيات أي بمعنى (OLI) فإنها تستطيع اتخاذ قرار الاستثمار المباشر الأجنبي كأسلوب لذلك .

الخيار الثاني : في حالة إمكانية التوفر على الميزات (O)، و(I)، و عدم توفر إمكانيات (L)، فإنها تختار التصدير كأسلوب لاختراق الأسواق الدولية.

الخيار الثالث: المؤسسة تتوفر لديها فقط إمكانيات خاصة بها أي**(O)** مع عدم توفر لمجموعتين**(L)** و**(I)** فانها تستخدم أسلوب التنازل عن التراخيص.

كما شـمل أيضـا تحليل دونينغ التعاون بين الدول[39]، حيث لاحظ تطوّرات حديثة في إطار الاقتصـاد الدولي للميزات المتعلقة بالشـركات متعددة الجنسـيات مقارنة بالشـركات المحلية. حيث ان الشـركات التابعة للدول النامية بالرغم من عدم امتلاكها للميزة الاحتكارية المرتبطة براس المال والتكنولوجيا، لكن يمكنها التعامل و التكيف مع عمليات الإنتاج و أنماط التكنولوجيا و التنظيم.

اما الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة تقوم بتدويل الأنشطة المختلفة بحكم الخصوصيات التي تتمتّع بها، مما يؤدي إلى انتشـار المعارف والتكنولوجيا وطرق الادارة. وهذا يؤدي الى تحسـن الشـركات المحلية للدول المضيفة في مختلف الأنشطة التي تقوم بها أساسا الشركات متعددة الجنسيات.

التحليل السنتيتيكي

والذي قدمه "j.lmucchielli اعتمد في تفسـيره لمحددات الاسـتثمار المباشـر الأجنبي على عدة مستويات:

اهتم بالميزة النسبية للدولة الأصلية والميزة التنافسية للمؤسسة وهيكل القطاع

وبالتالي تم التأكيد على أنّ الإمكانيات والاختلاف أو التباين بين أنماط هذه الميزات ينتج عنه توطين أنشطة الشركات، فالاستثمار المباشر في الخارج من طرف المؤسسات متوقف على مدى توفر تلك الميزات خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية .

اذن النظرية الإلكتيكية قدمت تفسيرا لطريقة تدويل الإنتاج من طرف المؤسسات. ولكن ما يؤخذ على هذه النظرية أن الإمكانيات التي تم الاعتماد عليها في التحليل لا يمكنها أن تبقى ثابتة فهي تتغير باسـتمرار، وكذلك هي تختلف باختلاف الدول خاصـة مميزات موقع التوطن هناك أسـاليب جديدة لاختراق الأسواق.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عمليا:

يمكن تصـــور عاملين أســاســيين كمحاور كبرى تدور حولها محددات الاســتثمار الأجنبي المباشــر وهي في المجمل حجم الســوق من حيث وفرة الموارد وعوامل الإنتاج والعمالة قليلة التكلفة، وأيضـا حجم السوق من ناحية الطلب واحتمالات نموه وهذا له أهمية أيضـا من جهة ثانية مدى ملائمة المناخ الاستثماري والذي يمثل محمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية حيث تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية على حركة واتجاهات الاستثمارات.

فمن الناحية الاقتصـادية فإن السياسة الاقتصادية الكلية واستخدامها والإطار القانوني التنظيمي للعملية الاسـتثمارية والبنية الأسـاسـية والمعلوماتية، ومسـتوى الموارد البشـرية، أنظمة البحث العلمي والتطور التكنولوجي كلها عوامل مهمة في تحديد وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لكن أهمية الاسـتقرار في الظروف السـياسـية والاجتماعية السـائدة تتجاوز الجانب الاقتصـادي ويمكن النظر إلى حوافز الاسـتثمارات التي تضـعها التشـريعات لجذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر (الحوافز المالية والتمويلية وغيرها) على أنها عوامل مكملة لجذب الاستثمار.

-حجم السوق واحتمالات نموه:

وهي من أهم العوامل المتوفرة في قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر وهو حجم السوق الحالي والمتوقع وهذا الحجم يمكن قياسه من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي الاجمالي وعدد السكان ، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري أما المقياس الثاني فهو مؤشر للحجم المطلق للسوق وبالتالي حجم احتمالاته المستقبلية

أيضا هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم السوق والدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني إرتفاع فرص التقدم وجذب المزيد من الاستثمارات.

وبالتركيز على حجم السوق فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى الاقتصادات المفتوحة أي التي تتميز بعدم وجود عوائق وقيود على حركة التبادل وعناصر الإنتاج وبالتالي كلما كان الاقتصاد أكثر إنفتاحا كلما كان الاقتصاد الوطني أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- استقرار السياسة الاقتصادية الكلية :

هذا الاستقرار يعطي إشارات إيجابية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي والتي تكون من بين اهتماماته ، درجة التحديد والانفتاح الخارجي للاقتصاد والتي تعد مطلبا أساسيا لتدفقاته.

ويتم التوصل إلى الاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في إطار ذلك الإصلاح هو عنصر مؤشر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار : ويتضمن عدة متطلبات :

-قانون موحد يتميز بالاستقرار والوضوح والشفافية وأن يكون متوافقا مع القواعد الدولية الصادرة لحماية المستثمر.

-ضمانات كافية لحماية المستثمر من مخاطر مثل التأميم ، المصادرة ، نزع الملكية.

-ضمانات تمكنه من تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال.

-نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات محل النزاع بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة.

-أيضا البيئة التنظيمية والمؤسستية في الدولة المضيفة تؤثر على تكلفة المعاملات.

4- مدى إهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي

مهما كانت الشركات متعددة الجنسيات تساهم بفعالية في نقل التكنولوجيا وطرق الإنتاج إلى المؤسسات المحلية في الدولة المضيفة إلا أن ، قدرة الصناعات المحلية على الاستفادة من هذه التكنولوجيا متوقفة

على مدى استيعابها والتكيف معها ، وهذا مرتبط بمؤهلات وكفاءة الموارد البشرية ، وحجم الاستثمار المحلي في البحث و التطوير لذلك العمالة المؤهلة هي عنصر مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- بنية تحتية مناسبة :

تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال خاصة النقل والاتصال وتؤدي أيضا إلى رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص فالبنية التحتية مهمة الشركات وفروعها.

6- الحوافز المالية والتمويلية:

هي عوامل مهمة لجذب الاســـتثمارات الأجنبية للدول النامية خاصـــة عندما تأتي في إطار تعويض غياب المزايا النسبية في بعض الدول المضيفة للاستثمار

الحوافز المالية: ترتبط بالضرائب بصفة أساسية أي بالاعفاءات الضريبية ومن اهم اشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانات ضريبة الاستثمار، اعفاء السلع الراسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية ومن الضـرائب الأخرى على الواردات، كذلك إمكانية الاسـتفادة من حوافز التصـدير والإجراءات التي تطبق في اطار المناطق الحرة .

الحوافز التمويلية: حيث تخص هذه الحوافز أساسا في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة راس المال، الإنتاج، تكاليف التسـويق للمشـروع الاسـتثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، كما يأخذ أيضا شكل مشاركة الحكومة في ملكية اسهم المشاريع الاستثمارية التي تحتوي على مخاطر تجارية عالية ، تامين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تغيرات سعر الصرف او المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة.

الفصل الثالث : دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإنتاج الدولي

بعد مختلف التحليلات النظرية التي تم عرضـها في الفصـلين السـابقين يمكن النظر الى عمل الشـركات متعددة الجنسـيات على المسـتوى العالمي على انه عمل تشـارك فيه اطراف مختلفة ومن خلال طبيعة عملها تقوم الشـــركات بتوطين جزء من انتاجها او كله في دولة ما ، حيث يمكن هنا ملاحظة ان عملية توطين الأنشـطة الصـناعية ، جزء منها يهم الشـركات و جزء اخر يهم الموقع او الدولة المضيفة لتلك الأنشطة الإنتاجية.

لذلك من المهم التفرقة بين التوطن والتوطين يقصد بالتوطن، إيجاد أو انشاء صناعة ما في اقليم ما بحيث تكون لها أهمية نسـبية تفوق تلك الأهمية التي تحظى بها الصـناعات الأخرى في باقي أنحاء الاقليم، ويعني التوطن الصـــناعي اختيار الموقع المناســب للمصـــنع وذلك بتعيين الموقع على المستوى الاقليمي وعلى المستوى المحلي.

كما تقوم فكرة التوطن الصناعي على وجود مجموعة مصانع في منطقة أو مدينة معينة تتوفر فيها مزايا مثل: النقل والمواصلات والخدمات ودرجة كثافة سكانية معينة، والأساس في هذا التوطن هو التقارب المكاني أو الموقعي للمنشآت وترابطها مع بعضها في علاقات اقتصادية مشتركة من خلال التشابك الصناعي، نتيجة الوفورات الناجمة عن سهولة الحصول على المواد الأولية و السلع الوسيطية ومصادر الطاقة و الاتصالات و النقل وغيرها، كما يتم الاهتمام بالتوطن الصناعي على مستوى الأقاليم في الوطن الواحد كما هو الحال على مستوى عدة دول في اقليم جغرافي أو على المستوى العالمي.

يحتوي أيضا مفهوم توطن صناعة ما، على الاشارة الحيز أو الموقع لهذه الصناعة أو هذه المنشآت التي تمارس فيه نشاطها بهدف تحقيق أقصى معدل من الربح، ولقد أدى التفاوت الواضح في الخصائص الاقتصادية و الطبيعية بين البلدان المختلفة الى اختلاف وتفاوت الأنشطة الاقتصادية ودرجة تقدمها أو

تخلفها الاقتصادي وبالتالي الى زيادة الفوارق الاقتصادية و الحضارية نظرا لما تمارسه هذه الخصائص الاقتصادية و الطبيعية من تأثير كبير على هذه الأنشطة وبالتالي كفايتها الانتاجية، واذا كانت درجة نجاح الفرد أو المجتمع في إشباع حاجاته من السلع و الخدمات تتوقف الى حد كبير على القدر المتاح من الموارد الطبيعية و البشرية و المعارف الفنية و على درجة استغلاله لهذه الموارد وطريقة توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيع هذه الأنشطة على الدول، حيث يصبح للقرار الذي يتخذ بشأن توطن صناعة ما أكبر الأثر في تحديد نمط التنمية الاقليمية وعلى الدرجة نفسها من الأهمية فيما يتعلق بالقيام بنشاط صناعي معين من عدم القيام به[40].

حيث يعد "مارشال" صاحب الفكرة الأصلية لمفهوم التوطن الصناعي و التي بين من خلالها الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى التوطن المتمثلة في المناخ، والموارد الطبيعية، وكذا تفضيل أصحاب القرار لأماكن معينة لتصريف منتجاتهم و دور المصادفة في وقوع حوادث معينة تجعل التوطن ممكنا، وعندما تقام صناعة معينة في موقع معين فإنها سترغب بالبقاء طويلا، وهذا سيمثل فائدة كبيرة لمن لديه مهارات وخبرات في المناطق القريبة أو المجاورة لهذه الصناعة، إذ أن هؤلاء الأشخاص سيكون من السهل عليهم معرفة وجهتهم وأماكن الطلب على مهاراتهم وعلى هذا الأساس فإن المصانع و المؤسسات ستتجه نحو التركيز في ضواحي المدن الكبيرة و في مناطق التصنيع المجاورة.

يختلف التوطين الصناعي عن التوطن في المعنى ويتفق معه في الأثر فالتوطين عبارة عن عملية إدارية تخضع لتوجيه مركزي مباشر، ويتم بواسطة خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى لتحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للدولة.

أما التوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، أي بمعنى أنه لا يخضع الى توجيه مركزي مباشر، كما يدل هذا المعنى الى تلك المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص الذي له منطقه الخاص به، كما

يشير من الناحية الايديولوجية الى النظام الاقتصادي الليبرالي، ومع ذلك فإنه حتى في هذا النظام يخضع في الواقع، وبصفة غير مباشرة الى توجيهات الدولة من خلال أليات معينة مشجعة ومقيدة تتماشى والأهداف العامة للتنمية ، وكذا مع اختلاف الدول في درجة تحكمها في هذه الأليات.

من حيث الأثر، لا يوجد فرق جوهري بينهما، حيث أن المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تعمل في اطاره فسيكون لها نفس التفاعل مع بيئتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، لأنها تفرض دوما شروطها و متطلباتها من أجل تحقيق أهدافها.

مع الاشارة الى ان التوطين الصناعي يمكن توقع أثاره ومعرفتها مسبقا، بل قد تكون هذه الأثار هي من أهداف التوطين الصناعي، وذلك إذا كان يسعى مثلا الى تحقيق استقرار السكان، ورفع مستواهم المعيشي، وتحقيق التوازن السكاني و العمراني بين مناطق البلاد، أو تخفيف الضغط عن بعض المراكز الحضرية التي تعاني من الاختناق، بينما أن التوطن الصناعي قد تكون له أثار معينة في هذه الجوانب الاجتماعية إلا أنها ليست من أهدافه، على الأقل في ذهن صاحب المشروع، الذي هدفه الرئيسي ينحصر في تحقيق النجاح الاقتصادي لمشروعه الصناعي.

اختيار المواقع الصناعية: مدخل مفاهيمي[41]

تقسم الجغرافيا الى فرعين رئيسيين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية وأن كل فرع منهما يقسم الى فروع أدق، وتشكل الجغرافية الاقتصادية الفرع الأول من فروع الجغرافية البشرية، وتعني الجغرافية الاقتصادية بأنها ذلك الفرع من الجغرافية البشرية الذي يعني بدراسة النشاط الانساني في كفاحه من أجل العيش ومحاولة تفسير أسباب اختلاف هذا النشاط من اقليم الى أخر.

فجغرافيا الصناعة إذن هي ذلك الفرع من الجغرافية الاقتصادية الذي يهتم بدراسة النشاط الصناعي كونه ظاهرة ناجمة عن تفاعل الانسان مع ظواهر سطح الأرض الاخرى، غير أن اهتمامات الجغرافي تظل

محصورة في اطار منهجه الجغرافي العام لأي ظاهرة، وهي محور الدراسة على أن ذلك لا يعني إغفال المشكلات الرئيسية التي تجابه جوانب النشاط الصناعي المدروس، طالما تقع هذه المشكلات في محورين رئيسيين وهما : **مشكلات ناجمة عن ضوابط طبيعية ومشكلات ناجمة عن عوامل بشرية**، فاهتمام الجغرافي ينبغي أن يمثل نقطة الارتباط أو همزة الوصل بين مجموعتي المشكلات التي تعترض النشاط موضوع الدراسة، وان كان الأمر كذلك فإن دراسة المواقع الصناعية و مشكلات التركز الصناعي و التخصص الصناعي و التشتت، وتخطيط الأنماط الاقليمية للنشاط الصناعي ومشكلات عوامل التوطن و مقومات الموضع وغيرها تعد من صميم عمل الجغرافيا على أن هنا لا يغفل أو يتجاوز دور التخصصات الأخرى كالاقتصاد الصناعي وتقييم المشروعات و التخطيط الإقليمي و التخطيط الاقتصادي وغيرها، ومن خلال ما سبق يمكن ايجاز مجالات جغرافية الصناعة فيما يلي[42]:

- تحليل عوامل التوطن الصناعي ومقومات الموضع للوحدات الصناعية من خلال التحليل المكاني المقارن، في ضوء الترابط والتفاعل بين عناصر وبيئات الوطن.
- دراسة الأنماط الاقليمية لتوزيع الصناعات القائمة في محاولة للمساهمة في تخطيط نماذجها لاحقا.
- دراسة التركيب و البنية الصناعية القائمة.
- دراسة العلاقات المتبادلة بين المناطق اللاصناعية و المراكز الحضرية المجاورة.
- ابراز الجانب أو الحاسة المكانية عند التخطيط لمواقع و وحدات الصناعات.
- التحليل الموقعي للأقاليم و المناطق الصناعية في العالم بمختلف المستويات العالمية و الإقليمية و الدولية و المحلية.

ويشمل مفهوم اختيار موقع المصنع ما يلي[43]:

- البحث عن موقع المصنع الذي ينشأ لأول مرة، أو لمصنع ينشأ الى جانب مصانع أخرى تابعة لشركة واحدة.
- اختيار موقع المخازن التابعة للشركة سواء أكانت هذه المخازن للمواد المصنعة أو نصف المصنعة أو للمواد الخام لكون التخزين يعد مكملا للنشاط الانتاجي.
- كما يعد قرار اختيار الموقع من القرارات الهامة والصعبة التي تواجهها الشركة الصناعية وذلك بسبب:

- ضخامة حجم الاستثمارات المالية الموظفة في المصانع المنشأة حديثا أو في المصانع القديمة.
- ارتباط هذا القرار باستراتيجيات طويلة الأمد التي قد تؤثر على مستقبل الشركة ونجاحها الى حد كبير ومن تلك الاستراتيجيات، استراتيجية تجهيز المواد الخام، واستراتيجية التسويق و التخزين.
-

_أهداف اختيار الموقع الصناعي:

يعتمد الهدف الاستراتيجي على نوع الصناعة (سلع أو خدمات) فالهدف الاستراتيجي للشركات المنتجة للسلع يتمثل في تخفيض التكاليف التالية:

- تكلفة الموقع وتشمل شراء الأرض، وتكلفة الانشاء والتعمير، وتكلفة استئجار العمال، والرسوم و الضرائب الحكومية لذلك الموقع.
- تكلفة توزيع المنتجات: وتشمل التكاليف المقترنة بنقل وتوزيع المنتجات من مصانع الشركة الى مخازنها، ثم من المخازن الى منافذ البيع ضمن شبكة التوزيع الجغرافية للشركة.
- تكلفة المواد الأولية: يرتبط بسعر شراء المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج ومدى توافرها، وتكلفة شراء الطاقة المشغلة للمصنع كالطاقة الكهربائية والنفط و الفحم.

أما الهدف الاستراتيجي للشركات المنتجة للخدمات يتمثل في زيادة السرعة في التسليم في الموعد المحدد، وكذا تعظيم الإيرادات لمثل هذه الشركات، والهدف الاستراتيجي لاختيار موقع المخازن يتكون من مزيج استراتيجية تخفيض التكاليف و السرعة في التسليم بهدف تحقيق ميزة تنافسية للشركة، وعموما فالهدف الاستراتيجي للشركة يتمثل في تعظيم منافع الموقع في المدى البعيد.

ان اختيار الموقع الجغرافي يعد من أكثر المواضيع حيوية لما لها من أهمية استراتيجية تخدم أهداف المؤسسة، حيث حاول العديد من الاقتصاديين من خلال نظرياتهم تفسير ظاهرة الموقع أو التحديد الجغرافي للمنشأة و العوامل التي تتحكم في اختيارها، فالمنطق الاقتصادي يرى أن التحديد الجغرافي للموقع الأمثل هو الذي يحقق أدنى تكلفة مع أكبر عائد اقتصادي ممكن، "حيث أن الاختيار الأمثل لمواقع المؤسسات يضمن تحقيق أهدافها المستقبلية، ولا يكون الاختيار سليما الا إذا اعتمد على الأساليب العلمية التي تحقق له الاستخدام الكفء لكل الموارد الطبيعية و البشرية المتوفرة في ذلك الموقع.

أهمية البعد المكاني التحليل النظري

نظرية الموقع الزراعي لـ Von Thunen:[44]

كانت هذه النظرية أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبرى عند دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سواء أكان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو تنظيم المكان الجغرافي بناء على أسس اقتصادية و جغرافية مثل تكلفة النقل و عامل المسافة أو موقع السوق.

حيث " شكلت نظرية جوهان هنريش فان ثونن التي وضعها بعد خبرة أربعين عاما من الملاحظة لدى ادارة مزرعته القريبة من مدينة روستوك بمقاطعة مكلنبيرغ الألمانية التي عاش فيها للفترة من 1783 الى 1850م، وجاءت نظريته كأول محاولة جادة و عملية في تنظيم المكان الذي يمارس فيه الانسان نشاطه عندما كشف فان ثونن عن تلك الأنماط من الزراعة التي تظهر حول سوق المدينة"[45].

اول ثونن من خلال نظريته هذه توضيح العلاقة بين موقع السوق وتكلفة نقل الانتاج الزراعي وأثر ذلك على أنماط استخدام الأرض الزراعية وأنواع المحاصيل المنتجة و توزيعها الجغرافي، ولتحقيق هذا اعتمد ثونن على مجموعة من الفرضيات الأساسية التي قامت عليها نظريته وهي:

- لا توجد وسائل نقل في هذه الدولة الا بالعربات التي تجرها الخيول.
- تقوم الدولة في منطقة سهلية منبسطة.
- الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة في وسط الدولة وفي جميع الاتجاهات متجانسة في خصائصها الطبيعية وبالذات الجيومورفولوجية و المناخية و التربة.
- المزارعون في هذه الدولة يزرعون لغرض تسويق منتجاتهم وتحقيق هامش ربحي جيد.
- يحيط بالمدينة الواقعة في مركز الدولة ستة نطاقات زراعية، وتشكل المدينة لهذه النطاقات السوق الرئيسي و الوحيد.

فتوصل ثونن من خلال تحليله و تفسيره للأفكار السابقة الى عدة نتائج وهي:

- يزداد هامش ربح المزارع في المناطق القريبة من السوق ويقل كلما ابتعدنا، وذلك لأن تكاليف الانتاج تقل كلما اقتربنا من المدينة و العكس كلما ابتعدنا.
- تقل نسبة الكثافة الزراعية كلما ابتعدنا عن المدينة و العكس صحيح وذلك لأن ارتفاع اجور الأراضي و اسعارها و ارتفاع الضرائب يدفعان الى استخدام طرق زراعية كثيفة لتخفيض تكاليف الانتاج من ناحية و لوجود فرصة لتحقيق ارباح طائلة نظرا للقرب من السوق من ناحية أخرى.
- ضرورة انتاج المحاصيل سريعة التلف كالورد وكذلك منتجات الألبان في مناطق قريبة من السوق علما بأن هذه المنتجات ذات عوائد ربحية مرتفعة.[46]

لكن بالرغم من أن نظرية فان ثونن تمثل أول محاولة جادة لوضع إطار نظري بشكل علمي في تنظيم المكان الذي يمارس فيه نشاط الانسان من خلال قدرتها في الكشف عن الأنماط الزراعية التي تظهر حول سوق المدينة، حيث وجدت بأن الزراعة تتجه الى التخصص المكاني وفق أنماط محددة لو توفرت لها الشروط التي حددتها النظرية الا أن هذه المهمة هناك ملاحظات على هده النظرية:

- النظرية غير صالحة للتطبيق في جميع أقاليم العالم وخلال كل العصور، فقد افترض ثونن ولاية تكاد تكون معزولة تماما و لا يربطها بالعالم الخارجي أي وسيلة نقل وان استغلال الأرض لا يتأثر الا بالسوق المحلية للمدينة التي تتوسط الولاية وهذه أمور يصعب وجودها في الواقع الفعلي لأي مكان.
- من بين افتراضاتها تجانس العناصر المناخية وخصائص التربة في الولاية وهذا أمر لا يمكن تواجده لاتساع أراضي المعمورة وصعوبة تجانس العناصر الطبيعية فيها.
- عن افتراض ثونن تجانس الظروف الطبيعية من مناخ و تربة، لا يترك المجال لبيان كيف ان نمو الغابات في نطاق و الحشائش و المراعي في نطاق أخر مجاور من أرض الولاية.
- وضع ثونن الأسس التي اعتمد عليها في تحديد نمط استغلال الاراضي في الولاية، البعد عن السوق وتأثير ذلك في تكاليف النقل التي كانت فعالة في جملة التكاليف النهائية رغم أن التكاليف لا ترتبط فقط بالمسافة بل ترتبط أيضا بخصائص الحمولة المنقولة وقدرتها على تحمل النقل ونوع وسيلة النقل ومدى مرونة حركة النقل نفسها في نقل المنتجات من نطاقات الانتاج الى سوق المدينة.

نظرية الموقع الصناعي لـ Alfred Weber[47]:

وضع نظريته هذه في النصف الأول من القرن العشرين، حيث حاول من خلالها الاجابة على السؤال التالي: "أين هو الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة انتاجية ممكنة؟"، حيث بنى فيبر نظريته على فرضية أن المستثمرين يختارون مواقع لصناعاتهم في الأماكن التي تكون فيها تكاليف الانتاج في حدودها الدنيا، ولكي يثبت فيبر صحة هذا الافتراض، فقد قام بوضع تصور لدولة ما و بالمواصفات التالية:

- دولة معزولة.
- يسود مناخ واحد في جميع اجزاء الدولة.
- بعض الموارد الطبيعية التي يمكن الحصول عليها من كل مكان متوفرة وبشكل كبير وبنفس السعر مثل الماء والرمل.
- هناك منافسة مباشرة بين جميع الشركات الصناعية وفي عدد غير محدود من الأسواق.
- الأيدي العاملة محدودة ويرتبط تواجدها بمناطق معينة، وتمتاز كذلك بحركة محددة الكم و الاتجاهات.
- بعض الموارد مثل مصادر الطاقة يرتبط وجودها بأماكن معينة.

ومن خلال هذه الافتراضات، اشتق فيبر ثلاث عوامل رئيسية تؤثر على الموقع الصناعي هي:

- تكاليف النقل.
- تكاليف الأيدي العاملة.
- التراكم و التركز .

كما قام ألفريد فيبر بتحليل العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور اقتصادي، ويرى فيبر أن تكلفة النقل تعتبر أهم عامل في اختيار الصناعة و أنه من الضروري أن تقوم الصناعة عند

النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أقل ما يمكن وبناءا على ذلك فقد حدد أربعة أشكال من التوطن الصناعي:

- الصناعات الموجهة الى طرق النقل و الموصلات.
- الصناعات الموجهة الى الأيدي العاملة.
- الصناعات الموجهة الى الطاقة المحركة و المواد الخام.
- الصناعات الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية.

مثلث الموقع الصناعي ألية عمل نظرية فيبر[48]:

تستند نظرية فيبر في تحديد أفضل المواقع الصناعية على الأفكار الاساسية لمواطنه الاقتصادي الألماني (ولهلم لونهارت) التي نشرها عام 1880م والذي بحث فيها الموقع الصناعي من زاوية المنافسة بين السلع المختلفة التي وجدها تعتمد على المسافة بين مكان الانتاج وسوق الاستهلاك، أما السلع التي تنتج في مكان واحد فتعتمد على مدى تحملها لتكاليف النقل، وكانت أفكار فيبر من الشمولية بحيث شكلت أول نظرية متكاملة تعالج موقع الصناعة من خلال الفروض التي وضحها اولا من خلال العوامل الثلاث (كلفة النقل، وكلفة قوة العمل، وقوى السوق)، ولتأكيد ما توصل اليه فيبر حول قيام الصناعات في المناطق التي تكون فيها تكلفة الانتاج في أدنى حدودها، فقد اورد عدة أمثلة منها:

الحالة الأولى: وجود سوق واحدة ومادة خام واحدة[49] وفي هذه الحالة فإن هناك ثلاثة احتمالات لاختيار موقع المصنع وهي:

1/- إذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة وتفقد جزء كبير من وزنها عند التصنيع، فعندئذ يقام المصنع عند موطن المادة الخام.

2/- اذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة و لا تفقد شيئا من وزنها عند التصنيع، فإنه يمكن اقامة المصنع أما عند السوق أو في موطن المادة الخام.

3/- إذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في كل مكان، فإنه من الضروري اقامة المصنع عند السوق طالما أن تكلفة المواد الأولية أو المنتجات الصناعية في أدنى مستوياتها.

الحالة الثانية: وجود سوق واحد ونوعين من المواد الخام[50]: وفي هذا الوضع يكون هناك عدة احتمالات لأماكن قيام المصنع وهي:

- إذا كانت المواد الخام الأولية من النوع المتوفر في كل مكان وبنفس السعر، فإن المصنع يقوم عند السوق مادامت تكلفة النقل ستكون متساوية في كلا الحالتين وفي أدنى مستوياتها.
- تتوطن الصناعة عند السوق عندما تكون أحد المواد الخام الأولية من النوع المتوفر في كل مكان وبنفس السعر، والثانية من النوع المتوفر في جميع المناطق باستثناء منطقة السوق، شريطة أن تكون كلاهما من النوع الذي لا يفقد وزنا عند التصنيع.
- كذلك تتوطن الصناعة عند السوق، اذا كانت كلتا المادتين الاوليتين من النوع المتوفر في مناطق محدودة و لا يفقدان شيئا عن وزنهما و القاعدة الاقتصادية تقول بأن كل صناعة تستخدم في عمليات انتاجها نوعين من المواد الخام الأولية و من مصدرين مختلفين، فإن الصناعة تميل للتوطن عند السوق الا في حالات شاذة.
- إذا كانت المواد الخام الأولية المستخدمة في الانتاج متوفرة في مناطق معينة وتفقد نسبة كبيرة من وزنها عند التصنيع، وفي هذه الحالة اقترح فيبر حلا تمثل في تطوير مثلث الموقع الذي يفترض فيه وجود ثلاث مناطق وهي: السوق، موقع انتاج المادة الخام الأولى وتبعد 100 ميل عن السوق، وموقع انتاج المادة الخام الثانية وتبعد أيضا 100 ميل عن السوق.

- تتوطن الصناعة عند مصدر الخام الذي تبلغ تكاليف النقل عنده أدنى مستوياتها خصوصا إذا ماكان هناك اختلاف في نسب فقدان الوزن بين المادتين الأوليتين.

رغم المعالجات الناجحة لنظرية فيبر في تحديد موقع الصناعة المثلى تلك التي تحقق أقل تكاليف انتاجية، التي تؤثر تكاليف النقل فيها بشكل أساسي، الا أنه ما يؤخذ على تلك النظرية [51]:

- لافتراضات غير الواقعية للنظرية التي تبدأ افتراضها الأول بأن المواد الاولية معطاة، وهذا أمر لا يمكن الاستناد اليه الا في الصناعات الاستخراجية بينما يكون الأمر مختلف كليا في الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمواد أولية التي لا تعتبر معطاة بل تختلف حسب مواقع انتاجها.
- كذلك فإن الافتراض الثاني للنظرية يشكل أمرا غير واقعي يعيب النظرية المتمثل في اعتبار الطبيعة الجغرافية لنطاق الاستهلاك وكذلك أحجام ومواقع الاستهلاك معطاة أيضا في حين وكما هو معروف ان النمط المكاني لتوزيع المشاريع الصناعية يؤثر في توزيع القوى العاملة إضافة الى أنه يؤثر في توزيع مناطق الاستهلاك.
- الموقعية للمشاريع الصناعية تعمل على تغيير مستوى الاجور من خلال قدرتها في التأثير على طلب قوة العمل وهذا مالا يتفق مع الافتراض الثالث للنظرية التي تفترض ثبات أجور قوة العمل.

- إن هذه السلبيات بحد ذاتها كانت عاملا مهما للإتيان بكثير من التعديلات من قبل باحثين وصفوا هذه النظرية بالكمال، من خلال أفكارهم التي عالجت كثير من المسائل كالسوق و الربح الأقصى بل ودفعت الى استخدام الأساليب الكمية لتطوير هذه الأفكار، فكانت كالأتي:

- تعديلات بريدول على نظرية فيبر.
- نظريات المرحلة الثانية للموقع الصناعي (نظريات السوق).
- نظريات المرحلة الثالثة لاختيار الموقع الصناعي (لتحقيق أقصى الأرباح).
- نظريات المرحلة الرابعة لاختيار الموقع الصناعي (ذو الكلفة الأقل للمستهلك)

المحددات العملية لاختيار الموقع بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات

اختيار الموقع بشكل عام يمثل عملا مهما في تنافسية الشركة ابتداء من اعمال porter (1990-2000) و الذي اعتبر أن الميزة التنافسية للشركة الموجودة في أكثر من دولة تأتي من موقعها بصفة أساسية

بدء تحليل استراتيجيات موقع النشاط يأخذ مكانة هامة مع أعمال (Dunning 2009)

فاتخاد قرار وضع الانتاج في موقع ما يمكن أن يأتي بأرباح كثيرة في نفس الوقت يمكن أن يتسبب في تكاليف عالية لذلك تظهر ضرورة المعاينة الدقيقة لقرار اختيار الموقع لنشاط الصناعي

ثلاثة محاور مهمة تسمح بفهم استراتيجية التوطن بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات

المحور الاول : يخص قرار اختيار موقع موجود فيه صناعات سابقة أي بجانب شركات أخرى و هنا يتعلق التحليل باثار التكتل أو التركز

المحور الثاني : مرتبط بمحددات التوطن لمختلف الانشطة المكونة لسلسلة القيمة

المحور الثالث : متعلق بجاذبية الاقاليم أو المناطق للاستثمار الاجنبي المباشر

ل

المحور الاول : ماالذي يجعل الشركات تفضل الوجود بجانب شركات أخرى؟

(la localisation)أي الوجود في تكتل (Agglomération) في هذا المجال يمكن

-معاينة التركيبة الجغرافية الاستراتيجية المؤسسات التي قام بها (krugman 1991)وضح من خلالها وجود قوتين متعارضتين :

-ايجابيات التكتل أو الوجود بجانب مؤسسات أخرى والتي تدفع الى التركز

-سلبيات التكتل أي تكاليفه الناجمة عن سلبيات المنافسة وهي تدفع الى التشتت

هذا التعارض يحدد ما اذا كانت الشركة ستضع نشاطها بجانب اخرى أم لا .

هذا الاختيار يتأثر بطبيعة الانشطة ووضعيتها في سلسلة القيمة، فبعض الانشطة المكونة للعملية الانتاجية يمكن أن تستفيد من الوجود بجانب أنشطة أخرى صناعية.

فهذا القرار اذن متوقف على الاثر المركب لكل من الوجود بجانب مؤسسات أخرى وتكلفة المنافسة ، وبالتالي الشركات تقرر الوجد بجانب بعضها البعض حسب الفائدة الصناعية التي تحصل عليها.

حسب مارشال (Marshall 1920)[52] ثلاثة ميكانيزمات أساسية تحفز المؤسسات على التجمع

1-امكانية النفاذ الى اليد العاملة المؤهلة

2-النفاذ الى الموردين المتخصصين

3-تحويل المعارف بين المؤسسات أو الشركات و انطلاقا من ذلك الوقت بدأت الدراسات تهتم بالوفورات الخارجية و التي تكون

-وفورات خارجية مرتبطة بالعرض: أي تخص تقليل التكاليف و تعظيم الانتاجية

-وفورات خارجية مرتبطة بالطلب : أي الطلب في مواقع جغرافية دون غيرها

-الوفورات الخارجية المرتبطة بالمعرفة : و دورها الاساسي كمصدر للميزة التنافسية و هذا الدور الاساسي الذي ادى الى ظهور اعمال تبحث في الطرق التي تعرف بها المؤسسة و تكتسب و تستعمل معارف خارجية (علمية، تقنية أو طرق انتاج ، تكنولوجيا ...) من بين تلك الطرق التحالفات ، الاندماج ،

التملك وهي طرق مباشرة و هناك طرق غير مباشرة من المؤسسات المحيطة حيث يمكن تحويل المعارف عن طريق التفاعلات المتكررة و القرب الجغرافي .

و بذلك يمكن للمؤسسات أن تستكمل القدرات التنافسية التي بحوزتها عن طريق الامتداد الجغرافي، علما أن وحدة البحث و التطوير و وحدة الانتاج هي من أهم الانشطة المكونة لسلسة القيمة التي ستلتزم الاستفادة من نقل التكنولوجيا لأنها تتطلب اليد العاملة المتخصصة أو المؤهلة و بالتالي الدراسات اثبتت أن الشركات الصغيرة ترتكز على خبرات مؤسسات أخرى في اختيار الموقع من المراحل الاولى من عملية الانتاج بينما مؤسسات أخرى أو شركات أخرى تكلفة التكتل بالنسبة لها تكون أعلى من امكانية استفادتها بسبب المنافسة، لذلك يكون هناك ميل نحو تفضيل المواقع التي فيها عدد محدود من الشركات لأنها مؤسسات كبرى تفضل المحافظة على الميزة الاحتكارية و لها قدرات تكنولوجية عالية كي تتفادى نقل التكنولوجيات من طرف المنافسين. و العكس في حالة الشركات التي لها قدرات اقل أي تميل الى التكتل و هذا خاصة بالنسبة لنشاط البحث و التطوير ، أيضا هناك وفورات خارجية سلبية للتكتل حيث ان المنافسة بين الشركات الكبرى على أسواق عوامل الانتاج ترتفع التكلفة مثلا في منطقة شنغهاي (الصين)الشركات تدفع أكثر لاستقطاب المديرين المحليين و اليد العاملة المتخصصة و عليه تحدث المنافسة على اليد العاملة و الموردين المتخصصين و منه زيادة التكلفة و ارتفاع اسعار اليد العاملة وعوامل الانتاج

-أيضا من السلبيات أنه اذا كانت المؤسسات متشابه سيحدث تخوف من تقل التكنولوجيا و بتالي نقصفي التجديد أي أن التجديد يكون أسهل في منطقة تكون فيها الشركات مختلفة .

اذن بمعرفة الاثار الايجابية و السلبية يمكن أن يتم اختيار الموقع على أساس الترجيح بين هذه الاثار التي يسببها التوطن بجانب مؤسسات أخرى

عوامل أخرى مؤثرة في اختيار الموقع

– العوامل اقتصادية

–العوامل المؤسساتية و الثقافية

العوامل الاقتصادية : تخص حجم السوق و المحفزات المرتبطة بالاستثمار في الخارج

اما العوامل المؤسساتية و الثقافية فهي تخص الاطار المؤسسي يعني المميزات السياسية و الاطار القانوني و التنظيمي و أيضا الخصائص الثقافية اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار تقلل من تكاليف عدم التأكد و يسمح بالاستخدام الفعال للكفاءات

اذن محددات اختيار موقع النشاط يمكن ان تخص الميزات المرتبطة بالمؤسسة أو الشركة كالحجم ، الاداء ، قطاع النشاط ، و أيضا المميزات الخاصة بالدولة .

من جهة أخرى اختيار مواقع النشاط مرتبط بالتدويل و تجزئة عملية الانتاج لذلك يمكن أن تحفز لأسباب مختلفة منها البحث عن أسواق ، البحث عن موارد ، البحث عن فعالية .

لكن يمكن ملاحظة أن درجة أهمية هذه المحددات مختلفة و مرتبط بطبيعة النشاط التي تريد الشركة أن تجد له موقعا في الخارج و هذا القرار (الخاص باختيار الموقع) أصبح أكثر تعقيدا لأن المؤسسات الكبرى حاليا لها ميل واسع نحو تجزئة العملية الإنتاجية الى اقصى حد ممكن بالتالي هي تبحث عن تحديد موقع امثل لكل نشاط على حدى فبالنسبة للإنتاج الشركة تعطي أهمية كبرى لتكلفة العمليات ، وفرة اليد العاملة ، البنى التحتية ، النفاد الى الأسواق أي تحرير التجارة من الرسوم الجمركية و غير الجمركية، أما بالنسبة لنشاط البحث و التطوير فهي تبحث عن عوامل أكثر من وفرة اليد العاملة مثل وجود مراكز البحث و امكانيات نقل التكنولوجيا خاصة ان كانت تهدف الى اكتساب المعرفة من الدولة المضيفة .

جاذبية الإقليم وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة [53]:

يمكن ملاحظة ان سيرورة العولمة وسعت من خيارات مواقع الإنتاج بالنسبة للشركات وزادت من المنافسة بين الدول، من اجل توطين هذه الاستمارات العالمية، والقابلة للتجزئة ليحدث الانتقال من المنافسة بين الشركات على المواقع الى المنافسة بين الدول على جدب هذه الاستثمارات .

فاذا اخذت الشركة بعين الاعتبار عدة مناطق فأنها تقارن الفوائد التي يمكن ان تحصل عليها في كل منطقة وهذه الفوائد مرتبطة بالضرائب المحلية، تكلفة التوطن في الدولة المضيفة، درجة تحرير التجارة لان الرسوم الجمركية هي تكاليف إضافية على مدخلات ومخرجات الشركة.

لذلك بإمكان كل دولة ان تؤثر على قرار الشركات من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للأصول المحلية وجعل دولها جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فتكوين سياسات الجذب يستلزم معرفة لمحددات اختيار المواقع الصناعية لهذه الشركات وبالتالي على السلطات المحلية والمختصين البحث في العوامل التي يمكن ان تحفز الشركات لاختيار مواقع لنشاطها في مناطق معينة

أنواع و أشكال الانتاج الدولي :

1-المناولة الدولية : La sous traitance internationale

تحدث المناولة في مجال الصناعة و لذلك تعرف بالمناولة الصناعية كما تسمى أيضا بالمقاولة من الباطن و هي بالمفهوم الواسع عبارة عن علاقة انتاج بين مؤسسة تسمى المؤسسة الامرة و اخرى تعرف بالمؤسسة المنفذة و هي التي تكلف بتنفيذ الامر ، وقد يتمثل الامر في انجاز جزء من الانتاج او عمليات تصميم أو تحويل أو بحث أو انجاز غيرها من الوظائف حيث تلتزم المؤسسة المنفذة للأمر بكافة الشروط و التعليمات و المواصفات التقنية التي تقدمها المؤسسة (...المؤسسات ممكن أن تكون في دول

مختلفة) و قد تقدم أيضا بعض المعارف ة التقنيات اللازمة للإنتاج و يمكن التمييز بين نوعين من المناولة :

-**المناولة العادية :** و هي تخص المنتجات ذات التكنولوجيات الانتاجية البسيطة أي لا تتطلب مميزات خاصة ماعدا المعايير الصناعية المعروفة من طرف مؤسسات القطاع

- **المناولة الدولية لمميزات خاصة :** و في هذه الحالة تحدد المؤسسة الامرة بصفة دقيقة خصائص المنتج المراد تصنعه و يمكن أن يتم تقديم تقنيات الانتاج في شكل تراخيص أو براءات اختراع (حيث ليس بالضرورة المؤسسة الامرة هي التي تملك التكنولوجيا).

2-الانتاج الدولي من خلال التراخيص :

يتم من خلال الترخيص استغلال براءة اختراع أو أكثر تمنحها المؤسسات لمؤسسات أخرى، حيث أنه حسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية 'الترخيص هو حق استغلال براءة اختراع أو رسم صناعي أو نمط جديد للانتاج أو علامة تجارية 'و يتلقى صاحب الرخصة (المعطي للترخيص مبلغ معين مقابل ذلك .

الانتاج بامتلاك الترخيص عادة ما يرتبط بعقود الانتاج المشترك أو تجزئة الانتاج و أيضا عقود تحويل التكنولوجيا .

أنواع التراخيص :

الترخيص غير الحصري: حيث يحتفظ مقدم الرخصة بالحق في استعمال ملكيته للرخصة و في منح رخصة اضافية لا طراف أخرى .

الترخيص الوحيد : مقدم الرخصة يقبل عدم منح رخص اخرى لآخرين لكنه يحتفظ بالحق في استعمال الملكية بترخيص .

الترخيص الحصري : مقدم الترخيص لا يحق له منح الترخيص لاطراف اخرى أو استخدامها كملكية .

يستخدم الانتاج الدولي بالترخيص في المنتجات ذات التكنولوجيا العالية .

3-الامتيازاو الإعفاء الدولي : La franchise internationale

الامتياز سواء كان وطنيا أو دوليا فهو عبارة عن نظام تجاري يقوم على تعاون فيما بين الشركات و يكون هذا التعاون محدد بشكل دقيق في العقد الذي يربط المؤسستين

(المستقلتين قانونيا) لكن من الناحية الاقتصادية مقدم الامتياز والمستفيد منه مرتبطان بينهما

-مقدم الامتياز يعطي لمؤسسة أخرى الحق في استغلال نشاط معين يرتبط بمفهوم معين كالعلامة التجارية أو مهارة (معرفة) و ذلك بالسماح لمؤسسة اخرى بتطويرها فتتحصل على الموارد مجانا ويمكنها بعد ذلك خلق شبكتها الخاصة .

-المستفيد من الامتياز : و هي الوحدة التي تستغل المهارة أو العلامة التجارية لمقدم الامتياز ، يجب أن تحترم الطرق التجارية و المعايير المحددة في العقد و تستفيد من نصائح مقدم الامتياز، وايضا البحث و التطوير والسمعة و الاشهار الوطني الدولي .

ان مقدم الامتياز يمارس رقابة كبيرة على المستفيدين من الامتياز كحالة رقابة الشركة الام على الفروع .

وتستخدم الشركة متعددة الجنسيات هذا النمط من التطوير مثل MC.DONALD'S

أشكال التعاون الدولي :

يحدث التعاون الدولي بين الشركات متعددة الجنسيات ، و تتطور هذه العلاقات للتعاون بين الشركات بكيفية متزامنة مع عمليات المناولة التي تمثل احدى أشكال هذا التعاون و يكون الهدف :

-تغطية النقص في الكفاءات

-البحث عن اسواق جديدة

-البحث عن مرونة أكبر في ادارة عمليات الانتاج

حيث يمكن التمييز بين اربعة أشكال من علاقات التعاون الدولي:

-التجمع المشترك للوسائل

-تسيير و ادارة هيكل مشترك

-المناولة

-العقد الحصري

يمكن أن تلجأ الشركات الى القيام بالشراكة من أجل التركيز على نشاطها الاساسي مع ترك العمليات الاخرى للتعاون .

المشروعات المشتركة الدولية (التحالفات الاستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات)

المشروعات المشتركة الدولية هي تحالفات تحدث بين منظمات أو شركات في بلدين أو أكثر تأخذ صفة التأسيس المشترك أو الملكية المشتركة بين شركات ذات جنسيات مختلفة تهدف على سبيل الذكر لا الحصر الى :

-العمل على التكامل المنظم للمهارات و الخبرات التكنولوجية التي تمتلكها شركات مختلفة

-ضمان الدخول الى اسواق دولية بسرعة و سهولة

-سد الفجوة التكنولوجية بين المؤسسات المتنافسة

-الاستجابة للاستراتيجيات و تحديات المنافسة الشديدة في هيكل الصناعة .

وبصفة عامة تقوى الانشطة القائمة للشركات من خلال

أ-**اقتصاديات الحجم :** من خلال الشراكة مع مؤسسة كبيرة يمكن تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم في المدخلات و المخرجات و العمليات و في منظومة التسويق و التطوير و غيرها .

ب-**الشراكة الدولية :** بما يعني توحيد الجهود في مجال البحث و التطوير الهدف هو توفير الوقت و الجهد في عملية الحصول على تكنولوجيا ارقى

ج-**الشراكة في مجال التسويق و التوزيع** :حيث تطورت أشكال الشراكة الى الشراكة شاملة في الانتاج و البحث وفي التطوير الى التوزيع التسويقي في الآونة الاخيرة .

د- دمج وحدات الاعمال الاستراتيجية : حيث أن بعض الشركات متعددة الجنسيات تختار دمج وحدات اعمالها استراتيجية لكنها ذات نشاط المحدود او حجم محدود مع وحدات أخرى لمنافسين استراتيجيين في نفس قطاع الصناعة مثلا Peugeot , Fiat حيث قامت بدمج عمليات التصنيع في الارجنتين و ذلك بسبب الاداء الضعيف لكل منها في السوق الارجنتينية

هـ-امتلاك تكنولوجيات حصرية : تدخل الشركات ايضا في الشراكة من اجل الحصول على تكنولوجيات أو خبرة و تطبيقها بفعالية تضمن تحقيق مزايا تنافسية مثل ما فعلت GM الامريكية و شركة TOYOTA دخلتا في شراكة دولية تحقق أهداف و منافع للطرفين من بينها GM تسعى لامتلاك المعرفة لانتاج سيارات الصالون الصغير بنوعية متميزة و تكلفة أقل .

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة أثرت على شكل ودور المؤسسات الاقتصادية، لكن الثابت و المتعارف عليه علميا وعمليا أن تلك المؤسسات و الوحدات الإنتاجية الصناعية خاصة ، تمثل المحرك الأساسي للتصنيع وللتنمية . ذلك التأثير يظهر من خلال الاتجاه نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل لنشاط المؤسسات الكبيرة

الفصل الرابع : الشركات متعددة الجنسيات و الدول النامية

في اطار دراسة اثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية فان اول ما يجب ان يكون موضع التركيز هو العلاقة المعروفة و المثبتة علميا و عمليا بين الصناعة و التنمية، و بالتالي اذا كان لهذه

الشركات من خلال استثماراتها المباشرة اثر إيجابي على التنمية الصناعية فسيكون هو الأثر المطلوب على الدول النامية لذلك يمكن في البداية البحث في بعض طرق احداث تلك التنمية الصناعية وتفسيراتها .

أولا التنمية الصناعية و النشاط الصناعي للشركات متعددة الجنسيات

في النظرية النيوكلاسيكية:

تأسيسا على نموذج (Solow1956) وفرضية المردودية المتناقضة، التقارب نحو نفس مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد، يتحقق عن طريق حركة عوامل الانتاج بين الدول هوما يؤدي الى هذا التقارب. فاذا كانت هناك اختلافات في مستويات الاجور بين الدول ستحدث حركة عنصر العمل الى الدول التي فيها الاجور أعلى، بينما رؤوس الاموال تنتقل الى الدول التي تعاني من ندرة وبهذا يتحقق توازن نسبة رأس المال الى العمل[54]، وتميل الى التماثل في كل دولة وهكذا تتلقى عوامل الانتاج نفس المكافآت، وسيرورة التقارب تتضمن ان الدول التي كانت اقل مستوى دخل سوف يكون لها في المتوسط معدل نمو اعلى من الدول الاغنى وبالتالي على مستوى مجموعة من الدول الوضعية تكون فيها تقارب لمستويات الانتاج للفرد وحركات رؤوس الاموال وهي بذلك عامل مسرع للتقارب بين الدول الاعضاء.

في نظرية أقطاب النمو:

النظريـة التي طورها (Perroux 1955) وبعده (Hirshman1958) حول اقطـاب النمو تم من خلالها توضـــيح نوعين من الروابط بين الدول الاقل تقدما بانتمائها الى المحيط والدول المتقدمة التي تمثل المركز: **الاول** هو رابط ســلبي بالنســبة للدول المتخلفة يميل الى تقوية الميزة التنافســية للمركز ويجلب اتجاهه عوامل الانتاج.

الثاني: ايجابي حيث عوامل الانتاج والنشـاطات الاقتصـادية تترك المركز وتنتقل الى المحيط بسـبب اثار الاحتقان او الاكتظاظ الذي يظهر في المركز.[55]

اذن تقليل فوارق النمو هو سبب مستبعد لكن متوقف على العلاقة بين الاثار المتضادة.

هذه العلاقة بين المركز والمحيط ظهرت ايضـــا في تحليل (Myrdal 1957) حيث ظهر اقل تفاؤلا عندما رأى ان الاختلافات بين الدول تميل الى الارتفاع بســـبب الاســـتغلال من طرف بعض الدول للميزات الاولية التي تحتفظ بها وتقويها بالمقابل المميزات تتراكم وتتطور بالنســـبة لدول المركز حيث تتوفر على القدرة على الاســتفادة من اقتصـــاديات الحجم واثار التكتل وفي هذه الحالة تتجه الفروقات بين الدول الى الزيادة وليس الى النقصان[56].

في نظريات الاقتصاد الجغرافي الجديدة:

مثل نظرية النمو الجديدة تؤكد هذه النظريات على اهمية اقتصـــاديات الحجم، المنافســـة غير التامة الاثار غير المباشرة(Spillovers Localisés).

بعكس النظريــة النيوكلاســـيكيــة، نظريــة النمو الــداخلي التي بــدأت مع (Romer 1986) و (Lucas1988) لا تتوقع تقارب بين الدول المتخلفة والمتقدمة حتى مع حرية حركة رؤوس الاموال والســـلع، فاذا تم الغاء فرضـــية المردودية المتناقصـــة لراس المال، تعتبر في أفضـــل حال اســـتمرار الاختلافات لان الميكانيزمات المرتبطة بالمردودية المتزايدة تقوى الميزات الابتدائية للدول.

بالنســـبة الى (Lucas 1988) الانفتاح و الاتحادات بين الدول يمكن أن يؤدي الى التخصـــص في القطاعات التي فيها ميزة مقاربة وتكون فيها اثار التعلم (Effets D'apprentissage) ضعيفة.

لكن في الاقتصـــاد الجغرافي، تطور الفروقات بين مجموعة من الدول متوقف على مواجهة نوعين من القوى الطــاردة من المركز (Force Centrifuge) والقوى الجــاذبــة الى المركز (Force centripète).[57]

حيث الاولى تدفع الى تشتت و توزع الانشطة الاقتصادية خاصة الصناعية في الاقليم و الثانية تؤدي الى تمركز الانشطة حسب (Krugman1991) القوة الجاذبة الى المركز، المتمثلة في الطلب او حجم الســوق تركب تأثير المنبع حيث الصــناعات تتركز اين الطلب أو حجم الســوق واســع وتكون فيه الشركات متواجدة بكثرة وأثر المصـب الاعوان يفضـلون العيش قرب تركز صـناعي حيث تكون السلع الصناعية اقل كلفة والاجور الحقيقية أكثر ارتفاعا.

حيث أن هذه القوى قد تكون أكثر اهمية من درجة الحصــول على اقتصــاديات الحجم والنفقات على السلع الصناعية. أما القوى الطاردة من المركز فهي ناتجة عن تأثر المنافسة بين الشركات، حول اليد العاملة الاقل كلفة في المنطقة الاقل تقدما والذي يمكن أن يكون عامل جذب بالنسبة للشركات الداخلة في منافســة على منطقة مكتظة بالشـركات بالإضــافة الى الطلب على السـلع الصـناعية من القطاع الزراعي.

فانطلاقا من كون الظروف الاقتصادية تدعم منطقة معينة، القوة الجاذبة تؤدي الى اثر تراكمي، تركزي لقطاع الصــــناعة في منطقة ما، من خلال حركية العمل كاســــتجابة لاختلاف الاجور، وهذا يحدث خاصــــة عندما تكون تكاليف النقل ضــــعيفة وعندما تكون اقتصــــاديات الحجم والانفاق على الســــلع الصناعية مرتفع.

حسب هذه النظرية تقليل تكاليف النقل في مبادلات السلع الصناعية يحفز ظهور نموذج من نوع مركز بمحيط اكثر افادة الأقل تقدما.

لكنه بالرغم من ان تركز هذه الصناعات تمثل عامل نمو سريع يحفز عوامل الانتاج بصفة مباشرة فان تنمية سيرورات الانتاج بالتجديد والابتكار وتحسين تبادل المعلومات عن طريق البنية التحتية للمواصلات والاتصالات وبصفة غير مباشرة عن طريق اثار التركز يبقى مهما .

فاذا كان هناك تركز مكاني للأنظمة الانتاجية يمكن لها ان تحسن معدلات النمو لكن ليس بالضرورة تحقيق التقارب بين الدول لكن تركز مكاني قوي، يمكن ان يخلق منافسة بين الشركات في منطقة التركز تدفعها الى الخروج الى منطقة المحيط، و هذا متوقف على عوامل مهمة، منها البنية التحتية جودة اليد العاملة، وحجم الطلب على السلع الصناعية، وهو ما يمكن أن يؤدي الى حركة توطن الانشطة نحو منطقة المحيط و يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي.

وهكذا النظريات الجديدة لا تجعل امكانية تخفيض الفروقات ممكنة لكن تترك الاحتمال امام تعميق وتقوية النموذج. (مركز – محيط) بجانب ايجابي.

التنمية الصناعية في النظريات الحديثة :

في الاقتصاد الجغرافي الجديد، هيكل الانتاج يتحدد بالتفاعل بين مميزات الدول ومميزات الصناعة. فهيكل الصناعة يتأثر بـــ: حجم السوق ،البعد الجغرافي من سوق متطورة نسبيا، كثافة الدول في القطاعات المعنية بالصناعة، التبعية في السلع الوسطية.

هذا يحدد هيكل الصناعة في الدول المتطورة والنامية، مع أن هذه الدراسة حسب (Puga 1999)[58] تأخذ بخصوصية الاقتصادالمدروسة وتجعل من الصعب بناء اطار موحد لتحليل تطور الهياكل الصناعية في الدول. فالتحليل قائم على أساس، تأثير القوى الخارجية على الاهمية النسبية للقوى الدافعة الى التكتل (التركز) والقوى الدافعة الى التشتت.

– العوامل التي تؤدي الى التشتت ترجع الى الفوارق في[59]:

الامتلاك النســـبي لعوامل الانتاج غير القابلة للحركة، تكاليف التحويل بين الدول و قوة الطلب على الاستهلاك النهائي في موقع اخر غير المركز الصناعي.

– الفرق بين قوى التركز والتشتت يمكن ان يتأثر بـ:

انخفاض تكاليف النقل والاتصال، زيادة المبادلات في السلع الوسطية، وبالتالي امكانية تجزئة العملية الانتاجية التي تؤدي الى تغير موقع النشـــاط الصـــناعي من الدول المتقدمة نحو الدول النامية كما أظهرت الدراســـة أن تحرير التجارة وقيام اتفاقيات التكامل الاقليمي كان لها اثر على نقل الانشـــطة الصناعية.

التجزئة الدولية للعملية الإنتاجية والتنمية الصناعية للدول المضيفة :

تجزئة العملية الانتاجية تعني تقسيم سيرورة الانتاج بين قطاع نشاط في المنبع (en amont) في دولة وقطاع نشاط في المصب (en aval) في دولة أخرى ، هذا التقسيم في القطاعات الصناعية يكون مع اقتصـاديات حجم متزايدة بالنسبة للشركة لان تكاليف النقل والاتصال بالنسبة للسلع الوسطية تحدد أهمية الوفورات المالية. علاقة التوازن الجديدة بين قوى التكتل والتشتت هي اذن محددة عن طريق درجة تبعية الصـناعة للسـلع الوسـيطة، الكثافة النسـبية في قطاعات الانتاج في المنبع والمصب، الانخفاض او الارتفاع في تكاليف النقل للسلعة النهائية، ومكان استهلاك السلعة النهائية.

– هذا الميكانيزم يحدث كما يلي: اذا كانت تكاليف التحويل للسلعة النهائية منخفضة الى متسوى معين فان انتاجها (السلعة النهائية) في الدول الاقل تقدما سوف يرتفع لان الشركات (les firmes) المنتجة للسلعة النهائية في الدول المتطورة تجد أنه من المربح لها تصدير السلع الوسطية الى الدول النامية واستيراد السلع النهائية مقارنة بإنتاج كل من السلع الوسطية والنهائية داخل الدولة المتطورة حيث أن انخفاض تكاليف التحويل على المنتوج النهائي تقلل من تكاليف الاستيراد وبالتالي تزيد من التنافسية

بين منتجي السلع النهائية في الدول النامية وتقلل من أرباح المنتجين(Venables 1996-1998).

.[60]

اذن النتيجة بالنسبة للشركات المنتجة للسلع النهائية تكون أكثر ملائمة من نصيب السلع الوسطية في المنتوج النهائي خاصة ان كان سوق السلع النهائية كبير في الدولة النامية.

أما في حالة الطلب على السلع النهائية منخفض ، فانه لكي يكون ممكن توجيه السلع الوسطية من الدول المتقدمة الى الدول النامية واعادة تصدير السلع النهائية الى الدول المتقدمة، الفرق في الاجور بين الدولتين يجب ان يكون كبير[61]، و تكاليف التحويل يجب أن تكون ضئيلة.

والقرب الجغرافي بمعنى سهولة النفاذ بالنسبة للدولة المتقدمة والنامية يزيد امكانية تجزئة الانتاج.

اذن يمكن أن تكون النتيجة ارتفاع في الصادرات بالنسبة للدول النامية والمتقدمة، في مستويات انتاج يمكن تفرقتها ، وتكون في قطاعات تتميز بضعف كثافة عنصر العمل في السلع الوسطية مقارنة بالسلع النهائية وتكون في القطاعات التي يكون عليها الطلب في الدول النامية ضعيف أو تكون تلك الدول منخفضة الدخل[62].

يمكن ملاحظة انه صادرات السلع الصناعية في الدول النامية يجب ان ترتفع بسرعة أكبر مقارنة بالدول المتقدمة، ولكن هذه الصادرات من الدول النامية تنمو بسرعة أكبر من القيمة المضافة لهذا القطاع.

انتقال الأنشطة الصناعية من الدول المتقدمة إلى النامية :

بينت نماذج الاقتصاد الجغرافي الجديد ميكانيزمات انتقال الصناعة من دول الى اخرى التي قد تسمح بتحويل سريع لبعض الدول من اطار النامية الى دول متقدمة لكن يجب ملاحظة أن هذه النماذج الجديد لا تنظر الى التنمية الاقتصادية على أنها سيرورة مرحلية تتابعية، حيث تسعى الدول النامية الى تدارك الدول المصنعة بل تنظر الى تواجد هذه الدول معا في نفس الوقت.

انتقال الانشـــطة يتم على اســـاس علاقة متبادلة بين الوفورات المالية وتكاليف التحويل لكن مع دور جوهري للفرق في الاجور بين الدول الصناعية والدول النامية.

تركز الانشـطة في الدول المتقدمة يقل أو يصـبح اقل تحكما فيه، اذا كان الفرق في الاجور مع الدول النامية كبير، تكاليف التحويل بين الدول المتقدمة والنامية ضعيفة. فبصفة اولية، الدول المصنعة لديها معدلات أجور أكثر ارتفاعا من الدول النامية، لكن الوفورات الايجابية التي تأتي بسبب خلق روابط بين الشركات الصناعية تعوض معدل الأجور المرتفعة [63].

نقل الصـناعة إلى الدول الأقل تقدما يكون سـببه ارتفاع الطلب العالمي على الصـناعة مقارنة بالطلب على باقي السـلع، حيث يرتفع الطلب على العمل في الدول التي فيها الصـناعة قائمة، وهو ما يعمق الفجوة في الاجور بين الدول الصناعية والدول النامية، الى درجة أن تصبح من الممكن تعويضها عن طريق الارباح التي تأخذها الشركات من الروابط (منبع- مصب) وبعض الميزات الاولية بالنسبة للدول الاقل تقدما تحدد امكانية اســتفادتها من الصــناعات التي تنتقل ، منها ســوق العمل البني التحتية والمميزات المؤسسية.

أيضـــا يمكن ملاحظة أن القطاعات الاولى التي تنتقل الى المحيط هي التي تســتعمل بكثافة عوامل انتاجية غير قابلة للحركة حيث أسعارها مرتفعة في المركز وأيضا الصناعات التي ليس لها روابط قوية مع باقي الشركات أو باقي القطاعات.

اثار الجذب (les effets d'entrainement) تحدث بعد انتقال الصــناعات الي المحيط وتجذب شــركات اخرى وتســلســل هذا الانتقال يبقى متوقفا على كثافة الصــناعات من حيث عوامل الانتاج المســـتعملة ، قابليتها للتبادل والطريقة التي تأخذ بها هذه الشـــركات ارباحها اذا ما كانت مرتبطة بنشاطات اخرى[64].

انتقال الصـــناعة ســـوف يتم بالطريقة المبينة أعلاه، إذا الروابط الأولية في أي من الدول النامية لا يتعدى حد أدنى فاذا كان كذلك، فان الشـــركات التي تهتم بانخفاض تكلفة عوامل الانتاج غير القابلة للانتقال، ويكون أثر الارتباط فيها قليل وقريبة جغرافيا ســوف تنتقل قبل الشــركات التي تهتم بوجود روابط وبالتالي هذه الاخيرة لا تنقل نشاطها الا بعد خلق روابط مهمة (منبع–مصب) بين الدول، لذلك هي تنتقل الى دول نامية مصنعة نسبيا مع شرط التقارب الجغرافي.

في حالة أن الدولة النامية لديها حد أدنى من الروابط بين القطاعات فان كل من الشـــركات التي يهمها انخفاض التكلفة ووجود الروابط سوف تنتقل في نفس الوقت.

الاثر على هيكل الصــادرات : بالنســبة للدول النامية الاثر على هيكل الصــادرات المصــنعة، والقيمة المضافة لهذه السلع، يكون بحسب نوع الشركات التي نقلت نشاطاتها الصناعية.

فاذا كان هناك مستوى معين من الروابط التي يمكن أن تخلق وفورات مالية للشركات الاجنبية، بسبب صــناعة محلية للســلع الوســطية غير كافية أو طلب محلي غير كافي من طرف شــركات اخرى أو مستهلكين فان هذا سيؤدي الى استيراد جزء مهم من السلع الوسطية من جهة وتصدير أكبر جزء من الانتاج الصناعي بدون قيمة مضافة محلية كبيرة ومن جهة اخرى هذا يؤدي الى نمو سريع للصادرات المصنعة لكن القيمة المضافة سوف تنمو ببطء.

اما في حالة وجود حد أدنى من الروابط المحلية على مستوى دولة نامية فإنها ستسيطر على جزء مهم من السلع الوسطية حيث تنتج محليا، وبالتالي تخصيص جزء أكبر منه للانتاج المحلي والاستهلاك، وهكذا صادرات السلع المصنعة تنمو أكثر.

اذن انتقال النشــاطات الصــناعية في القطاعات كثيفة العمل ســوف تســتفيد منه الدول النامية القريبة جغرافيا من سوق دولة متقدمة في حالة ما اذا كانت الفجوة في مستويات الاجور بينها وبين الدول المتقدمة مهمة.

واذا كان لدى الدول النامية مستوى معين من التشابك والارتباط (منبع – مصب) بالإضافة الى اجور متدنية سوف يتم انتقال الصناعة اليها بصفة تدريجية.

وانواع الصـناعات التي تنقل نشـاطها تكون تلك التي يهمها القرب الجغرافي، الاسـعار المنخفضـة لعوامل الانتاج غير القابلة للانتقال، وبعدها الانشطة التي يهمها اثر الجذب والروابط التي يتم خلقها في المناطق الاقتصادية الاقل تقدما.

من خلال ما تقدم وبمراجعة الخلفية النظرية المرتبطة بالتنمية الصناعية و إمكانية تحقيقها بالنسبة للدول النامية يمكن ملاحظة ان عدة متطلبات لتحقيقها مرتبطة مباشرة بالنشاط الصناعي اذي بتدفق على الدول في شكل استثمارات مباشرة وترتبط محدداته باعتبارات التنافسية والتكاليف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات الي هي مصدر تلك الاستثمارات

تاثير الشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة

- **بصفتها العالمية** أدت الشركات المتعددة الجنسيات إلى عولمة الاقتصاد من خلال دورها في توحيد أسواق السلع ورأس المال والخدمات والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى دعمها لتوفير بنية تحتية كبيرة من الاتصالات والمواصلات والفنون والإعلام، وهذا ما ولد لدينا الشعور بالتوحد مع جميع العالم من خلال استخدام المنتجات ذاتها، وأيضا في الجوانب التمويلية والانتاجية والإدارية والتسويقية .
- **بقدرتها على التأثير على النظام النقدي الدولي** بسبب الأصول السائلة والاحتياطات النقدية الهائلة والأصول الضخمة المقومة بعملات دولية مختلفة لدى الشركات متعددة الجنسيات أصبح لها أثر كبير في التأثير على السياسة النقدية العالمية، ولو قامت الشركات باتخاذ قرار بنقل بعض أصولها من دولة إلى أخرى فستتسبب بأزمة نقدية عالمية.

- التأثير على التجارة العالمية :أسهمت تلك الشركات في التأثير على هيكل التجارة الدولية من خلال استحواذها على جزء كبير من المبيعات وحركة التجارة نتيجة امتلاكها للموارد الهائلة والتكنولوجيا الفائقة والعلاقات الممتدة، والخبرات المتراكمة التي قد تصب في صالح الدول التي تدخلها الشركات وتكسبها ميزة تنافسية .
- **بالتاثير على توجهات الاستثمار الدولي** :تقبض الشركات المتعددة الجنسيات على عصب الاستثمار العالمي، وهو ما يؤدي إلى خضوع خارطة الاستثمار العالمي لهذه الشركات التي يتركز استثمارها في الدول المتقدمة بنسبة 85%، ولا تحصل الدول النامية إلى على نسبة لا تزيد عن 15% من استثمار هذه الشركات، وهو ما يؤدي إلى بقاء الفجوة متسعة بين اقتصادات الدول الغنية والدول النامية.
- **تقسيم العمل** :أدى تأثير الشركات على التجارة العالمية والاستثمار العالمي إلى تكوين أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي على صعيدي الإنتاج والاستثمارات، حيث باتت القرارات تتخذ من بعد عالمي بناءً على التكلفة والأرباح، وهذا الاتجاه الجديد في تقسيم العمل يتيح للدول النامية اختراق السوق العالمية بمُنتجات عديدة في الصناعات الإلكترونية والكيميائية والكهربائية والبرمجية. وتعد النمور الآسيوية دليلا واضحا على ذلك، وسيكون للدول النامية الأخرى الفرصة نفسها لو نظرت للأمر من منظار استراتيجي واستقطبت تلك الشركات لتوطين بعض صناعاتها في تلك الدول، لتخرج من دائرة الاقتصاد الريعي وإنتاج السلع الأولية، مع مراعاة ضبط تلك العملية لكي لا يتحول نفوذ تلك الشركات إلى مستويات مقلقة

– **التأثير على نقل التكنولوجيا** :جزءً كبيرا من الثورة التكنولوجية تَحَقَقَ على يد الشركات المتعددة الجنسيات بفعل ما يتوفر لها من موارد وفرص ونفوذ؛ وهي لم تتوقف على إنتاج التقنية بل ساهمت

في تسويقها ونقلها إلى بلدان مختلفة من العالم، وهو مايشكل فرصة أخرى للدول النامية لخلق آليات وفرص لتلك الشركات لتنتفع منها بنقل التكنولوجيا، ويتم ذلك عن طريق توفير بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي عبر استراتيجيات مرسومة وخطوات تنفيذية فعالة، تحول تلك الاستراتيجيات إلى واقع على الأرض، فالفرص التي أتاحتها التكنولوجيا أكبر من أن تحصى، لكن التنافسية عليها شديدة، والأكثر اجتهادً سيكون الأكثر انتفاعا بها.

تاثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية :

في إطار معاينة اثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية، يمكن التركيز على بعض النقاط التي تم تحليلها في العناصر و الفصول السابقة.

فأولا يجب التركيز على أداء الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الذي يمكنه أن يختار الاقتصادات أو الدول النامية كمواقع لتوطن هذه الاستثمارات و التي يمكن أن تكون سيرورة إنتاج كاملة لسلعة معينة أو جزء من المنتوج الكلي و الأكيد أن هذه العملية لها اثار مهمة على الاقتصادات المعنية لهذه الانشطة الصناعية خاصة حيث يمكن أن تكون سببا في التطور التكنولوجي أو تطوير التجارة الخارجية، كذلك اثار ايجابية على تطوير الموارد البشرية و الاستثمار المحلية .

1-من حيث التقدم التكنولوجي

أولا المقصود بالتكنولوجية هي تراكمات أو مجموعة معارف، خبرة و أدوات تستخدم في الانتاج، و اداء الوظائف و هي عبارة عن تطوير العملية الانتاجية و الاساليب المستخدمة فيها بما يضمن خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأساليب الإنتاجية بطريقة تؤدّي إلى الوصول إلى مستويات إنتاج مرتفعة بنفس المدخلات من عناصر الإنتاج ، وأيضا هي اكتشاف منتجات جديدة.

والملاحظ أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ، من طرف الشركات التي تقوم به ترافقه تكنولوجيا متطورة في مجال الإنتاج و السبب في ذلك هو قدرة هذه الشركات على الإنفاق على البحث والتطوير ، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤذي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد ، و يحدث بذلك نحوا اقتصاديا [65]على اعتبار متغير داخلي وهو ما أكده رومر في النظرية النحو الداخلي طرق نقل التكنولوجيا:

-الترخيص باستخدام التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

-الواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية.

-اتفاقيات الشراكة و التعاون بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية بأن تصمم تكنولوجيا بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.

لكن أيضا المنافسة التي تحدث بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى توسع وانتشار التكنولوجيا.

وحتى إن لم تتوفر الشركات المحلية على التكنولوجيا عالية .

فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على المساهمة في تدريس العمالة وتحقيق كفاءة عالية لها وهو ما ينعكس على وهو ما ينعكس على الشركات الوطنية.

2- من حيث تطوير التجارة الخارجية :

أولا العلاقة بين التجارة الخارجية لاقتصاد معين و الاستثمار الأجنبي تتطلق من طبيعة السياسة التجارية لذلك الاقتصاد أولا حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على السياسة المتبعة أولا فتقديم حوافز تصديرية يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي أيضا إلى المزيد من استيراد متطلبات الإنتاج التي لا تكون متوفرة في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل.

إذن سبب تقدم الشركات المستثمرة فهي تقوم بتصنيع المواد الخام و تصديرها إلى الخارج من خلال قدراتها التسويقية.

-استفادة الشركات المحلية من السنوات التصديرية للشركات الأجنبية.

-أما الأثر على الواردات فقد تنخفض واردات الدولة من المنتجات النهائية التي تنتجها الشركات الأجنبية.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي:

من خلال النموذج الكينزي الذي ربط معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي من خلال تحريك الطلب الفعال و تشغيل الطاقة الإنتاجية زيادة الاستثمارات تؤدي الى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K و بالتالي يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني .

في اطار معاينة هذه العلاقة يمكن ملاحظة ان العلاقة بين الاستثمار المحلي و ألأاستثمار الأجنبي قد تكون علاقة احلالية او تكاملية ، وبالتالي قد يكون عامل محفز او عامل مثبط للاستثمار المحلي نتيجة تحول جزء من القدرات التمويلية المحلية الى الاستثمار الأجنبي المباشر :

- ويحدث الاحلال حسب فكرة شومبيتر الخاصة بالاستثمارات الابتكارية، عندما يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي وجحيث يحدث ذلك بسبب ان فروع الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في الأسواق المضيفة تنطوي على التكنولوجيا المتقدمة وقدرات إدارية و تسويقية عالية تجعل الاستثمارات المحلية غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة .
- وتحدث التكاملية اذا كانت الشركات المحلية تمتلك التكنولوجيا المتقدمة ، وتكون لدى الشركات المحلية الإمكانيات لاحلال تكنولوجيا متقدمة محل التكنولوجيا القديمة وهذا يدفع الشركات الأجنبية الى تمويل استثماراتها في الخارج وهنا ينشا الأثر التكاملي وتتحفز

الشركات المحلية اكثر للمنافسة و التطوير وهذا يؤدي الى زيادة الناتج وزيادة النمو الاقتصادي

4- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الموارد البشرية :

من خلال نظرية النمو الحديثة والتي اثبتت ان الإنتاج لا بعتمد على راس المال المادي فقط بل اصبح يساويه في الأهمية راس المال البشري ، فنموذج النمو الجديد للوكاس اكد ان زيادة راس المال البشري يسمح باستمرار النمو الاقتصادي ، طبعا راس المال البشري بعني زيادة القدرة الإنتاجية للعمالة بالاستثمار في الموارد البشرية ، أي اكسابهم المزيد من القدرات ، الخبرة والمهارة من خلال التعلم بصفة أساسية سواء في النظام التعليمي او خارجه، حيث يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي اوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في القوى العاملة وراس المال بشكل متوازي ، وعلى العمالة ان تتوفر على حد ادنى من التعليم يسمح لها بالتكيف مع التغيرات التكنولوجية ، فانتقال التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات الى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة قد تحث بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة في الدول المضيفة و التي تشمل كل المستويات من العمال.

تاثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية من خلال عمليات المناولة الدولية

يحدث هدا التأثير اساسا من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في اطار المناولة الصناعية الدولية حيث انه يمكن ملاحظة تطورات سريعة ومتلاحقة أثرت على شكل ودور المؤسسات الاقتصادية، لكن الثابت و المتعارف عليه علميا وعمليا أن تلك المؤسسات و الوحدات الإنتاجية الصناعية خاصة ، تمثل المحرك الأساسي للتصنيع وللتنمية . ذلك التأثير يظهر من خلال الاتجاه نحو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمكمل لنشاط المؤسسات الكبيرة و العملاقة،

بتحويلها عن طريق المناولة الصناعية إلى مؤسسات مغذية لصناعات كبيرة، وبدأ هذا النشاط يتبع في دول العالم بشكل لافت مكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتحكم في وسائل إنتاجها كما زاد من رفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة ، وبالتالي رفع مستوى الدخل والرفاهية للمواطن ، ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

لكن في نفس الوقت يضمن ذلك استمرار ونمو تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تساهم بذلك في خلق نسيج صناعي وطني مرتبط بسلاسل القيمة العالمية محفز بدره للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من جهة أخرى العلاقات مع الشركات الكبرى يضمن لها التعلم ونقل التكنولوجيا وفيما بعد تعزيز الروابط الأمامية والخلفية فيما بين الصناعات الوطنية.

و تتحقق التنمية الاقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة و يكون ذلك دافعا لزيادة الإنتاج و الارتفاع بجودته و يصبح مؤهلا لتحقيق الانطلاقة الإنتاجية و مواكبة التطورات العالمية و التكنولوجيات المستخدمة في الصناعة، خاصة إذا كان ذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث بحكم عقود المناولة الصناعية ، وكانت تستفيد من تفضيلات تجارية مرتبطة بتلك المناولة و نشاطها جزء من مكونات منتوج متطور وله أسواق عالمية ، و من ثم ستكون التنمية الصناعية اكثر مجالات الاهتمام في المرحلة القادمة خاصة بالنسبة للاقتصادات الناشئة بهدف تعظيم القدرة الإنتاجية بما يتضمنه من حسن استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة و جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة و تحقيق الكفاءة الإنتاجية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية المناولة في القطاع الصناعي

يدل التاريخ على أن **الصناعة** ، كانت و مازالت ، احد اهم أدوات السيطرة محليا و عالميا ، و بهذا المعنى تشكل الصناعة **العمق الاقتصادي** لأية حضارة ، و بتغير مفهوم و بنية الصناعة تاريخا يتغير شكل الحضارة و أدوات تطورها ، **و النتيجة أن كل مشروع حضاري جديد يستلزم بنية صناعية جديدة منتجة و دافعة له**، في إطار التقسيم الدولي للإنتاج وأثبتت الدراسات **(Wang et Tsai1996)** أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا أكثر ايجابية في حالة العلاقات التكاملية (خاصة **عمق العملية التكاملية /انتاجيا** الذي يجمع دول مختلفة **في مستويات التنمية)** وهو ما يجعل هذه العلاقات **شمال/ جنوب** أكثر ايجابية .

معنى المناولة الصناعية الدولية:

يمثل نشاط المناولة الصناعية جزء اساسيا من استراتيجيات المؤسسات الصناعية في جل الدول الصناعية التي استطاعت بواسطة هذا النشاط تنمية وتطوير منتجاتها ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا.

فهي تمثل جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين او أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا، وملزم للطرفين. –بعبارة أخرى يصطلح **مفهوم المناولة** على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي ينجز وفق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالآمرة بالأعمال. والمقاولات التي تنجز الأعمال تسمى مناولة.

ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما :

* وجود علاقة مباشرة بين المؤسسة الآمرة بالأعمال وشبكة المؤسسات المنفذة لها أو المجهزة.

* وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المؤسسات الآمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة.

للمناولة الصناعية **دوافع وأهداف اهمها :**

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات ، وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية :

- فهي مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل.
- زيادة التراكم الرأسمالي.
- تعبئة المدخرات القومية.
- المساهمة كصناعات فرعية ومغذية للمشروعات الكبيرة.
- تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي.

يمكن ذكر بعض أهدافها في التالي:

-تنمية التخصص و تقسيم العمل.

-توسيع قاعدة النسيج الصناعي.

-تعزيز التشابك والتكامل الصناعي.

-تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية.

- تشجيع التنمية المحلية.

3-3-أشكال المناولة الصناعية:

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة حسب مستوى ونوع المهام التي تسعى المنشآت المعنية إلى تحقيقها، و هناك صيغ كثيرة في هذا المجال يمكن الأخذ بإحداها حسب الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت الصناعية، حيث انه من أهم هذه الصيغ:

- **مناولة طاقة الإنتاج:** (Sous – traitance de Capacite)

يقصد بها قيام المؤسسات المقدمة للأعمال رغم توفرها على البنى اللازمة، بإبرام عقد مناولة مع مؤسسات أخرى متخصصة لمواجهة ارتفاع مؤقت في الطلب عليها أو عطل فني أصاب أجهزتها (تعاقد ظرفي)، أو إبرام عقود طويلة المدى بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة في صناعة معينة باستغلال طاقات إنتاجية متوفرة في محيطها الخارجي **(التعاقد البنوي)**.

- **مناولة الاختصاص** :(Sous– traitance de Spécialité)

احيانا لا تتوفر المؤسسات المقدمة للأعمال على البنى اللازمة أو التقنيات و التخصصات المطلوبة لصناعة منتوج معين و لمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات **متخصصة (مناولة)** تتوفر على التجهيزات و التكنولوجيا اللازمة .

- **المناولة الوطنية** :(sous–traitance nationale)

في هذه الصيغة تتمتع المؤسسة المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية و تمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

- **المناولة الدولية** : sous–traitance internationale

في هذه الصيغة تختلف جنسية المؤسسات المقدمة و المنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار للمكان الذي تمارس فيه عملها.

دور المناولة الصناعية في استمرار وتطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...الإثباتات الميدانية

من المفروض ان خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي في إطار خلق نسيج صناعي وطني، خاصة ادا تزامن دلك مع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وفي نفس الوقت الانفتاح التجاري من خلال الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التبادل ، و في جميع الحالات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في

توطين الصناعة و استمرارها في العمل يتطلب إيجاد سبل التعلم و نقل التكنولوجيا و النفاذ إلى أسواق خارجية ، حيث توجد طريقة المناولة الدولية مع التسهيلات التجارية المرتبطة بها **(Sous-traitance internationale de production et de façonnage et trafic de perfectionnement passif)** و التي قامت خاصة بين الشركات الكبرى من الاتحاد الأوروبي ومؤسسات من دول شرق أوروبا و المغرب الأقصى .

مبدئيا تتميز هذه الطريقة في العمل بتصدير سلعة وسيطة أو قطع غيار مرتبطة بإعادة استيراد المنتوج النهائي أو السلعة النصف مصنعة.

فإذا كانت الطرق المعروفة أو التقليدية للدخول إلى الأسواق هي التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك طريقة أخرى و هي حسب المصطلح الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأنها ' **المناولة الدولية للإنتاج و التركيب**

(Sous-traitance internationale de production et de façonnage)

التفسير العملياتي لعقود المناولة الصناعية :

عقود المناولة الدولية يتم إمضاؤها بين المعطي للأمر (المؤسسة الآمرة) عموما هي شركة من الاتحاد الأوروبي ومناول هي المؤسسة المنفذة للأوامر إذن علاقة المناولة تنشط فيها المؤسسة المناولة لصالح مؤسسة أخرى هي المؤسسة الآمرة في إطار تحقيق منتوج خاص يتوافق مع مخطط والمميزات التقنية المطلوبة من طرف المؤسسة الآمرة التي تتحمل المسؤولية الاقتصادية في النهاية.

إذن يتعلق الأمر باتفاق إنتاج لكنه يتطلب أن يكون المتعاقدين لا ينتميان لنفس الدولة ويترتب عن هذه العلاقة عملية تبادل دولية.

- **هذه العلاقة تأخذ الشكل التالي تحديدا:**

المؤسسة الآمرة تصدر منتجات نصف مصنعة أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج من دولتها باتجاه دولة المؤسسة المنفذة للأوامر لتقوم بتحويل أو تشكيل المنتوج أو تجميعه وتركيبه بطريقة تجعلها سلع وسيطة أكثر تطورا أو حتى سلع نهائية ليتم فيما بعد إعادة استيرادها من طرف دولة المؤسسة الآمرة.

هذا النوع من التبادل ترتبط فيه عملية التصدير وإعادة الاستيراد بعد التحويل بتجارة **(commerce ou trafic de perfectionnement passif)** يمكن ملاحظة أن هذه العمليات قد تندرج ضمن عمليات الشراء المتبادل أو ما يسمى أيضا بالتجارة التعويضية تربط تدفق للواردات بتدفق سابق للصادرات.

كذلك أنها تتضمن تحويل جزء من سيرورة إنتاج المؤسسة الآمرة لصالح المؤسسة المنفذة للأوامر الموجودة في الخارج.

انه إذا كان هذا التدفق الثنائي أي التصدير وإعادة الاستيراد يخضع للرسوم الجمركية مرتين في الذهاب والإياب فانه بالنسبة للمؤسسة الآمرة لا يتضمن إيجابيات. لذلك مختلف الدول التي تتعامل في المناولة الصناعية والتجارة المرتبطة بها تطبق نظام جمركي خاص بهذه التجارة، كما هو الحال بالنسبة للجماعة الأوروبية منذ سنة 1986 والتي استفادت منه دول شرق أوروبا والمغرب

لهذه المعاملة الخاصة نتائج كبيرة ففي حالة الاتحاد الأوروبي المنتوجات المصدرة بهدف التصنيع أو التركيب من طرف مناول أجنبي يعاد استيرادها فيما بعد تستفيد من إعفاء جزئي أو كلي من الرسوم الجمركية، وفي حالة ما إذا كانت واردات الاتحاد الأوروبي من تلك السلعة خاضعة لنظام الحصص فان إعادة الاستيراد في إطار التجارة بعد التصنيع أو التركيب الخارجي أيضا تحدد لها حصص خاصة. فقط القيمة المضافة في الخارج تخضع للضرائب المخصصة للتعامل في إطار المناولة الدولية.

والشرط القانوني لتتم الاستفادة من ذلك التفضيل الجمركي أن تكون المؤسسة الآمرة والمؤسسة المنفذة وحدتين اقتصادية مختلفتين، حتى لا تعتبر تلك التدفقات التجارية من سلع وسيطة ومنتوجات نهائية عبارة عن تجارة ما بين الفروع، وهذا يميز الدولية عن الاستثمار.

المبررات النظرية :

بالنسبة للمؤسسات في الإطار النظري، كلما ارتفعت تكاليف تحويل السلعة إلى السوق الأجنبية فان الشركة من مصلحتها أن تختار تنظيم لنشاطها داخل هده السوق، مثل فتح فرع بملكية أغلبية أو كامل راس المال، وكلما انخفضت التكاليف تختار المؤسسات او الشركات طريقة نفاذ **خارجية لهذه السوق** يمكن أن تكون حتى مجرد عقد تجاري بسيط.

إذن حسب هذه التكاليف الشركات ترجح بين الاستمرار في الإنتاج في دولتها الأصلية والتصدير، والاستثمار في الخارج، أو الدخول إلى دولة أخرى من خلال طريقة جديدة في الاستثمار، أو حتى حسب (**williamson**) أن تلجا إلى الأسواق بتركيب الطريقتين في حالة المناولة الدولية ففيها اللجوء إلى أسواق خارجية فيما يخص التجارة المرتبطة بها، و الاعتماد على الأسواق الداخلية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث ظهرت المناولة **الدولية و التجارة المرتبطة بها،** كطريقة تكاملية بين التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستوعب تكاليف التحويل من دولة إلى أخرى و التي لا تكون جد مرتفعة ولا جد منخفضة في سوق الدولة المضيفة.

وبالتالي هذه الطريقة أكثر من تجارة لأنها تدرج **إمكانية نقل التكنولوجيا والمعرفة المرتبطة بالصناعة،** لكنها ليست استثمار لأنها لا تتطلب بالتزام رأسمال المؤسسة الآمرة في فرع في الخارج.

هذه المميزات جعلت المناولة الدولية والتجارة المرتبطة بها (**sous-traitance internationale avec commerce de perfectionnement passif**) طريقة مباشرة لدخول أسواق أجنبية بعد

التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعروفة في العلاقات الاقتصادية بين الدول خاصة دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق أوروبا.

حالة دول شرق أوروبا .....مؤازرة التحول الاقتصادي:

ميزة هذه الدول انه تم فيها السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الشريك التجاري الأول و المصدر الرئيسي للإعانات وهو الاتحاد الأوروبي، دون اغفال انهيار النظام الاشتراكي وتفكك الكوميكون والذي يعني خسارة سوق بالنسبة لهذه الدول .

و بالتالي ارتكز ذلك السعي نحو **الاندماج على ركيزتين أساسيتين :**

الأولى : إعادة توجيه عميقة للتجارة الخارجية لدول شرق أوروبا لصالح الشركاء الجدد في الاتحاد الأوروبي على حساب الشركاء القدامى في الكوميكون .

أما الثانية: فكانت تدفق رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي وفق عدة طرق استعملتها الشركات من الاتحاد الأوروبي، منها الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وكذلك المناولة الدولية والتجارة المرتبطة بها.

بناء على ذلك طور المناولون في شرق أوروبا أنشطة صناعية في إطار التفضيل الجمركي مع مؤسسات آمرة من دول الجماعة الأوروبية آنذاك، حتى في الفترة التي لم تكن فيها هذه الدول منفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في سنة 1983 نصيب صادرات دول أوروبا الشرقية في الصادرات الفرنسية في إطار التصنيع الخارجي والتجارة المرتبطة به كان يعادل **8%** بينما نصيبها في الواردات الفرنسية بعد عملية المناولة بلغ **9,4%.**

كذلك بالنسبة لألمانيا منذ نهاية سنوات الستينات

وحدث دلك في عدة أنشطة منها صناعة النسيج والألبسة، حيث تم تعين حصص خاصة بإعادة الاستيراد شرط أن يكون المنتوج الذي تم تصديره من اجل التصنيع في الخارج منشؤه دول الاتحاد الأوروبي وأن القيمة المضافة في الخارج لا تتعدى **50%** من قيمة المنتوج النهائي للمؤسسة الآمرة.

- **فوائد المناولة الصناعية والتسهيلات التجارية المرتبطة بها في ضوء التجربة الشرق أوروبية:**

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي خاصة قطاع النسيج والألبسة والسيارات.
- النفاذ الى أسواق دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمؤسسات في الدول المضيفة للنشاط وبالتالي استخدام أكبر لقدراتهم الإنتاجية بفضل التجارة التفضيلية المرتبطة بعمليات المناولة.
- التعاون مع الشركات الغربية وفر لهم تعلم تقني وصناعي وتحويل للتكنولوجيا وطرق التسيير.
- الحفاظ على نشاط المؤسسات في أوروبا الشرقية من خلال إعادة توجه التجارة باتجاه دول الاتحاد الأوروبي بعد خسارة سوق الشركاء القدامى.
- وبالتالي خلق أو على الأقل الحفاظ على العمل.
- إن هذا التعاون يتميز بإمكانية الامتداد إلى خلق شركات في الدول المضيفة برأس مال مشترك أو استثمار أجنبي.

- إذن المناولة هي **خيار استراتيجي بالنسبة للشركات** التي تستعمل سيرورة إنتاج وأجزاء منها كثيفة العمل وهي الأجزاء من عمليات الإنتاج التي تم نقلها من دول الاتحاد الأوروبي إلى دول شرق أوروبا في إطار المناولة الدولية والتجارة المرتبطة بها، حيث أن هذا أدى إلى تقليص أو توقف هذا الإنتاج لدى المؤسسة الآمرة في الدولة الأصلية.

حالة الاقتصاد المغربي :

تميز الاقتصاد المغربي بإتباع استراتيجية صعود صناعي منذ منتصف الالفينات مرتكزا على التنويع الاقتصادي عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين التنافسية الخارجية للصناعة.

تزامن ذلك مع مشاريع كبرى للبنى التحتية وبرامج التحديث الصناعي وبالرغم من النجاح الحقيقي القطاعي مثل قطاع السيارات، إلا أن الحصيلة لم تكن كافية مما دفع بالحكومة المغربية إلى تعديل مقاربتها من خلال مخطط التسريع الصناعي الذي يغطي الفترة **2014-2020**.

حيث أن التوصل إلى نتائج من خلال هذا البرنامج تكون من خلال التوصل الى تكوين وتكنولوجيا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى الأجنبية من بين ابرز سلاسل القيمة العالمية.

بمعنى أن استقطاب تلك السلاسل دون التوصل إلى دعم القدرات الوطنية لا يكفي.

إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستلعب دورا أساسيا في توطين أجزاء من سلاسل القيمة العالمية.

- كذلك وضع أنظمة اقتصادية بيئية صناعية قوية هو موجه بالدرجة الأولى إلى تكثيف العلاقات بين المجمعات الصناعية الكبرى والصناعات الصغيرة والمتوسطة مع أفضلية خلق العمل.
- كذلك وضع نظام تجاري موجه نحو التصدير وإعادة الانتشار المكاني للشركات الكبرى، أدت إلى تحول ملموس في الصناعة للقطاع الخاص.
- فعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم خلقها بعد وضع الجماعة الأوروبية للنظام التجاري المرتبط بالمناولة الصناعية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعدها في شرق أوروبا
- هذا التنظيم سمح بخلق مؤسسات مناولة في المكونات أو الأجزاء لحد أن هيكل الصادرات المغربية تغير أي في النهاية الصادرات الصناعية تجاوزت صادرات الفوسفات .
- لقد تم تجسيد خلال تلك الفترة نموذج المركز المغربي للمناولة والشراكة ، أهداف المركز عمليا هي تركيز الجهود نحو التوظيف الأمثل للطاقات الصناعية وتوسيع قاعدة النسيج الصناعي

الوطني وخدمة الاندماج والتكامل الصناعي ، ويقوم المركز المغربي للمناولة والشراكة من اجل تحقيق هذه الغاية والعمل على عدة أصعدة ، من خلال متابعة مستجدات النسيج الصناعي والكشف عن فرص المناولة والشراكة ، والدليل على المجهودات المبذولة هي تلك الأرقام المتعلقة بالمناولة الصناعية التي تعكس تطور القطاع حيث أن رقم **المعاملات 23مليار درهم** والممثلة ب **2101 مقاولة تشغل 175 الف عامل** كما تصدر أكثر من **50 بالمئة** من انتاجها إلى الخارج.

- أما التوزيع القطاعي، فقطاع المعادن يحتل من ناحية التصدير **16.05 بالمئة** والبلاستيك**4.5** بالمئة ، وقطاع المناولة المتعلق بالسيارات والشاحنات بلغ **1181.08مليون اورو** من خلال **1262مقاولة** وقطاع الالكترونيات **471.38 مليون اورو** ممثلا **ب91 مقاولة** تشغل **8922عاملا.**
- هذه الأرقام المرتبطة بقطاعات فاعلة تثبت بقوة ان التجربة المغربية ترتقي لان تكون **نموذج يحتدا به في مجال المناولة والشراكة**

اذن يمكن النظر الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمكونات محلية للاقتصاد الوطني من المنظور العالمي و المرتبط تحديدا بالشراكة الأجنبية ***من خلال معاينة المبررات الموضوعية التي تحتم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الصناعي ،والمناولة الصناعية المرتبطة بالتجارة***

انطلاقا مما سبق من الواجب إعطاء رد سريع وحاسم حول دوافع اختيار مدخل **المناولة المرتبطة بالتجارة** كسبيل للخروج من ظاهرة الاندماج السلبي في سلاسل القيمة العالمية، خاصة إذا ارتبط هذا الطرح بعملية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و الذي يعني من جهة اخرى تطوير نشاطها و استمرارها في العمل على خلق نسيج صناعي وطني .

حيث أصبح من الثابت تماما في نظرية الاقتصاد الجغرافي ، أن الاقتصادات النامية عامة ، بحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي ، لكسر وتجاوز ما هو مفروض عليها من تقسيم دولي للعمل وتخصص في الإنتاج الخام والمادة الأولية .

- كما يجب إدراك أسباب التبعية الاقتصادية المطلقة، فهي تتأتى من كون هذه الدول لا إنتاجية، لا تعرف كيف يتراكم رأسمال ولا كيف تكونت التكنولوجيا.
- خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المفروض أن يكون ركيزة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق على أساس انه يسمح بإعادة هيكلة القطاع الصناعي ، الذي سيواجه الانفتاح و المنافسة
- تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتستمر في نشاطها وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تم خلقها من اجلها، الى دعم وطني لكن أيضا إلى شريك أجنبي ، حتى يتم نقل المعارف اللازمة لعمليات الإنتاج الصناعي و يضمن لها الأسواق ، حيث أن المناولة الصناعية و التفضيلات التجارية المرتبطة بها تضمن ذلك .
- إمكانية الاستفادة من نقل جزء من النشاط الصناعي أو كله إلى الدول التي عملت مع الاتحاد الأوروبي منذ الجماعة الأوروبية في إطار المناولة الصناعية المرفوقة بالتفضيل التجاري.
- إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها يتطلب تكاملا في الأداء بين المؤسسات الإنتاجية وأجهزة الدولة فيما يخص البنى التحتية والتشريع الداخلي وإدماج البعد التكنولوجي كاتجاه رئيسي في المخطط الاستراتيجي وتشجيع السياسة الإبداعية.
- وهو ما اثبتته التجارب العملية للدول التي حققت صـــعود صـــناعي ملحوظ ، كانت في فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا مهما من عملية التصنيع.[66]
- سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية و الإصلاحات:

- في اطار المنافسة الشديدة بين مختلف المناطق والدول على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة يظهر دور الدولة في تطبيق السياسات الاقتصادية لضمان مناخ مشجع للمستثمرين الاجانب ، بتركيز الجهود باتجاه تسهيل عملية توطن المشاريع الصناعية كما يجب ان تسهر على شفافية الاجراءات و تطبيق القوانين دون التفرقة بين الاستثمار الوطني و الاجنبي
- .ومن اهم العوامل المؤثرة على سياسة الجذب:
- التغيير في القوانين الوطنية : من اجل رفع قدراته على جذب الاستثمارات الاجنبية يمكن للدولة ان تقوم بوضع مجموعة من التغييرات على مستوى القوانين المرتبطة بالاستثمار منها الخصحصة ، تبسيط الاجراءات المتعلقة بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر
- – اهمية الاتفاقيات : يمكن اللجوء الى الاتفاقيات الدولية الثنائية او الاقليمية او المتعددة الاطراف من اجل تعزيز الفدرات التنافسية للدول الاعضاء والذي يمكن ان يوفر حد ادنى من الحماية للاستثمارات الاجنبية من جهة ويعزز ثقة الاستثمار الاجنبي في الدول الاعضاء من جهة اخرى . ويظهر هذا من خلال اهمية تاثير مناطق التجارة الحرة على تدفق الاستثمارات الاجنبية .
- – ضرورة المرور من سياسات الجذب السلبية الى الفعالة :
- يجب القول بان وضع سياسات جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة هي عبارة عن سيرورة طويلة ومكلفة والاختيار لمناطق الاستثمار يعود لمحددات مرتبطة بمصادر الاستثمار و هي الشركات متعددة الجنسيات حيث ان دراسة Michalet (1997) احتوت على دراسة توطن 90 شركة متعددة الجنسيات في اوروبا الغربية اتية من امريكا الشمالية و اليابان مستخدما فرضية Trade off » والتي ترتكز على فكرة اساسية وهي ان التحكيم من اجل اختيار المواقع الصناعية هو لعبة « صفرية المجموع اي ان ربح احد الاطراف هو مساوي لخسارة الثاني اي توطن الاستثمار في دولة

ما يعني خسارة الاخرى لهذا الاستثمار، حيث تختار الشركات الدول حسب درجة اهميتها و درجة جاذبيتها فهناك :

- – دول تصنف بعيدة عن التدفقات العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة
- – دول تصنف في (short list) وتمتاز بجاذبية جد قوية
- – دول تراجع جاذبيتها احتمال ان تكون من بين دول(short list)
- – ودول المحيط التي ترتكز جاذبيتها على الموارد الطبيعية و او حيازتها للعمالة غير المؤهلة (انخفاض الاجور)
- وبالتالي سياسة جذب الاستثمارات يمكن ان تكون سلبية من خلال احداث التغيير على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو ، معدل التضخم، المحيط المؤسسي ، معدل الفائدة و سعر الصرف حيث ان مثل هدا المحيط يحفز الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الدخول فمعدل النمو المقاس بالناتج الداخلي الخام يبين حجم السوق ويشجع الشركات على التوطن كذلك سعر الفائدة و اسعار الصرف المناسبة.
- وتكون تلك السياسات ايجابية اذا كان الهدف هو الاستجابة لمحددات التوطن التي تقرر على اساسها الشركات الكبرى وضع وحداتها الانتاجية في دولة ما على اساسها وتلعب هنا وكالات تطوير الاستثمار الدور الاساسي في الترويج للخريطة القطاعات الاثر جاذبية في مختلف مناطق الاقتصاد الوطني.

الهوامش و المراجع

[1]- - أحمد عبد العزيز جاسم واخرون ، الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية ، مجلة الادارة والاقتصاد. العدد الخامس والثمانون ،2010 ، ص 115

[2] - brooke m and remmers h multinational enterprise , london 1970 ; P 30

[3] - محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، دار الفكر الجامعي ،2017 ، ص 23

[4]- نفس المرجع السابق ص 28

[5] - www.Unctad.org

[6] - فريد النجار، إدارة الاعمال الدولية و العالمية ، استراتيجية الشركات عابرة القارات الدولية ومتعددة الجنسيات، الدار الجامعية ، ص 15

[7]- محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، مرجع سابق ،ص 37.

[8] -https://omran.org/ar/%D8%A3%D9%88%D9%84-10-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-20202020

([9]) –Nwel Benadjouad, integration vertical des groupes pétroliers dans Laval gazier, rapport de recherche, sur site internet http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/14_Rapportfinal.pdf

([10]) – ibid

([11])-Michel Ghertman , olivier williamson et la théorie des couts de transaction sur site internet, www.cairn.info/revue-française -de-gestion-2006-1 n°160P 191-213

([12]) - Hubert Gabié,Jean louis Jaquier , la théorie moderne de l'entreprise , 2001, p 38.

([13]) - Michel Ghertman , Op. Cité

([14]) - Eric Brousseau , théorie des contrats coordination interentreprises et frontières de la firme , Economica 1997.

([15])- Nwel Benadjouad, Op. Cité

[16] - عبد الحميد عبد المطلب النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 191.

[17] - محمد صلاح السباعي بكري الشربيني، مرجع سابق ، ص 52

[18] - نفس المرجع السابق ، ص 53

[19] - رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و اثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، ص 21

[20] - محمد صلاح السباعي بكري الشربيني ، مرجع سابق ، ص 63

[21] - زمزي زكي.. العولمة المالية : الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلاد النامية) ..*المستقبل العربي*، .مجلد . 22، عدد. 252 (شباط 2000)، ص ص. 210-210

[22]- يوري بويوف ، دراسات في الاقتصاد السياسي الامبريالي و البلدان النامية، الدار الدولية موسكو 1976، ص 138

[23]- نفس المرجع السابق ، ص 150

[24]- كريستيان بالوا ، الاقتصاد الراسمالي العالمي ، ترجمة عبد المهدي عادل ، ص 129

[25]- اميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة تركيا ،كوريا الجنوبية ،مصر- الدار الجامعية 2004-2005 مرجع سابق ،ص 20

[26]- نفس المرجع السابق مرجع سابق ،ص 27

[27]- اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ،ص 28

[28]- اميرة حسب الله محمد ، ، ص 28

[29] - نفس المرجع السابق ، ص 29

[30]- نفس المرجع السابق ص 39

[31]- أ.أ.ميرونوف ، ترجمة علي محمد تقني عبد الحسين, مرجع سبق ذكره, ص 80-81

[32] -Peyrand- Josette "gestion financiere international" , 3 ème édition , édition : vuibert , paris , 1995, p188

[33]- Elias- gannage , " Théorie de l'investissement direct .étranger, " édition : economica , paris , 1985, p74.

[34] - العذاري عدنان داود محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2016، ص.ص. 68-69.

[35] -Philippe- saucier; "spécialisation international et compétitivité de l'économie japonaise" ,édition: économica, paris, 1987, p 18.

[36] - أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث للنشر، 2012، ص.ص. 51-80.

[37] - OLI: نموذج يضم الإمكانيات (الميزات) التالية :

O : adventage.ownership الإمكانيات الخاصة بالمؤسسة

L : location .advantage الإمكانيات الخاصة بالتوظيف

I: international advantage الإمكانيات الخاصة بالتدويل

[38] -Jean Louis Mucchiellé " relations économiques internationales " Edition Hachette , 2em.ed. Paris 1994 p 88

[39] -HENRI- Bourguinat, " invesstissement international et dynamique de l' économie"**,** édition :economia , paris , 1991, p76.

[40] – درويش ماهر صبري، **سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي وأثرها على استقرار العمالة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، العدد 37، الجامعة المستنصرية، 2013، ص34.

[41] - السماك محمد أزهر سعيد، **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009،ص.ص.30-32.

[42]- نفس المرجع السابق، ص.ص. 33-34.

[43] -Jay Heizer, Barry Render, Chuck Munson **- Operations Management Sustainability and Supply Chain Management**, 12 Ed , 2016, p.p.421-422 sur site internet : https://www.studocu.com/en-us/document/embry-riddle-aeronautical-university/mgmt-of-productions-oprtns/book-solutions/jay-heizer-barry-render-chuck-munson-operations-management-sustainability-and-supply-chain-management-12th-edition-2016-pearson/3063742/view.

[44] - غنيم عثمان محمد، **مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2009، ص.ص.135-138.

[45] - أبو رومان ممدوح عبد الله، العاني محمد جاسم محمد شعبان، **نظريات و أساليب التخطيط الاقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2005، ص46.

[46] - العاني محمد جاسم شعبان، **التخطيط الاقليمي مبادئ وأسس نظريات وأساليب**، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2011، ص282.

[47] - غنيم عثمان محمد، مرجع سابق، ص.ص. 139-140.

[48] - أبو رومان ممدوح عبد الله، العاني محمد جاسم محمد شعبان، (2005): نظريات و أساليب التخطيط الاقليمي، دار صفاء للنشر و التوزيع ص.ص.31-34.

[49] - بو مخلوف محمد، **التوطين الصناعي في الفكر و الممارسة**، دار الأمة للنشر و التوزيع، 2000، ص.ص.43-47.

[50] - غنيم عثمان محمد، مرجع سابق ، ص.ص.140-143.

[51] - العاني محمد جاسم شعبان، (مرجع سبق ذكر)، ص.ص.266-267.

[52] - Keramidas Olivier, Ekaterina Le Pennec, Sarah Serval, **Caractériser l'attractivité d'un territoire, une approche par les ressources : Le cas de 5 EMN européennes nouvellement implantées dans la région de Kalouga en Russie,** 9 Feb 2018.

[53]- Mucchielli Jean-Louis. **Déterminants de la délocalisation et firmes multinationales.** Analyse synthétique et application aux firmes japonaises en Europe.

[54]-Chelihi Imene, Djellaba Ali, and Larbaa Elhadi , Globalization of Economy: Strengthening of Inequalities between Countries and the Possibility of Reducing them , International Journal of Econometrics and Financial Management, Vol. 9, Issue 1, page 1-5, DOI: 10.12691/ijefm-9-1-1, May.

[55] – Maurice Catin, Christophe Van Huffel, (2004), l'impact de l'ouverture économique sur la concentration spatiale dans les pays en développement, Revue Région et Développement

, Op. Cité,p129.

(56)- Reiber Arsene et Tran Thi, Anh Dao (2002), stratégie de la politique commercial pour une sortie de trappe du sous-développement, revue économique, 2202/2, Vol 53 P. 227, dos – 103917 /reco5320223 sur site internet :
http://www.cairn.info/revue- economique-2002-2-page223.htm

(57)-Ludovic Ragni ,(1997) ,Systèmes localisés de production : une analyse évolutionniste, In: Revue d'économie industrielle, Vol, 81, 3e trimestre, p 31.

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rei_0154-3229_1997_num_81_1_1677.

, p 32.

(58)-Maurice Catin , Cristophe Van Huffel , Op. Cité,p132.

(59)- Reiber Arsene et Tran Thi, Anh Dao Op. Cité, p 224

(60)- Combes Pierre-Philippe et Lafourcade Miren,(2002) « Coûts de transport et inégalités régionales » Une approche structurelle, *Revue économique*, 2002/3 Vol. 53, p.510 sure site internet : http://www.cairn.info/revue-economique-2002-3-page-505.htm.

(61)-Reiber Arsene et Tran Thi Anh-Dao, Op. Cité, p 223.

62 - ايمان شليحي، عبد الأمير السعد ، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية و الحديثة، حالة الدول العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 17(2)، السودان ، 2016

(63)-Qixu Chen (2004), l'ouverture graduelle et la répartition géographique des investissements direct étranger en chine, revue région et développement n : 20, 2004, p. 160-185 sur site internet :
http://region-developpent-univ-thm.fr

(64)-Kouassi Hugues KOUADIO , (2008) , Intégration Economique Développement et Croissance, Thèse de doctorat présentée et soutenue publiquement le 3 mars 2008 , Université Paris I Panthéon-Sorbonne, p 93 .

65 - D.GHURA , Private Investment and Endogenous Growth , Evidence From Comercan , December 1997 , N° 165 IMF ,P5.

66 - الهادي لرباع،ايمان شليحي ، المناولة الصناعية والتجارة المرتبطة بها كمدخل لتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...قراءة في بعض التجارب ، جامعة الشادلي بن جديد الطارف 2021.